جهود علماء المالكية لبيان الأحكام في القضايا المعاصرة

قضايا العولمة والتكنولوجيا نموذجا

ورقة بحثية مقدمة لـــ:

المؤتمر الدولي : المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي

(جذورها تراثها أعلامها)

تحت شعار

المدرسة المالكية الأصالة والتجديد

الجهة المنظمة

جامعة المرقب

كلية علوم الشريعة

تاريخ انعقاد المؤتمر

(4-6) فبراير 2019م

مقدم الورقة:

الدكتور: سالم فرج صالح رحيل

قسم الدراسات الإسلامية / كلية الآداب

جامعة طرابلس / ليبيا

الإيميل: salemfaraj1971@gmail.com

المحمول: 00218910228924

الخلاصة

نناقش في هذه الورقة جهود علماء المالكية في زماننا؛ لتبيين الحكم الشرعي لبعض القضايا المعاصرة، ونركز في هذه الدراسة على قضايا العولمة والمستحدثات التكنولوجية، كما نسلط الضوء على مكانة علماء المالكية ونعرض اسهاماتهم وذلك بالتركيز على اجتهاداتهم؛ والإضافات الفكرية التي قدموها في مجال الاجتهاد الشرعي المعاصر، كما تعتبر الدراسة أيضاً؛ دعوةً للاستفادة من آراء المالكية في هذا الشأن من خلال الوقوف على تراثهم الفكري وتطويرهم لهذا التراث ليستوعب الواقع، ويلحق بركب التجديد الذي فرضته المتغيرات المعاصرة، وما تقتضيه ضرورة الحداثة ومواكبة التطور العلمي .

Abstract

This paper discusses the efforts of Maliki scholars in our time; to clarify the legitimacy of some contemporary issues, and particularly focuses on the issues of globalization and technological innovations .And also highlights the contemporary Maliki schools and their jurisprudence contributions and intellectual additions that they made in the contemporary Islamic school of thought . The study further considered as an invitation to benefit from the Malikyah`s views in this regard by looking at the intellectual of Maliki heritage, and we have to develop this heritage in order to keep up with the renewal imposed by contemporary variables .

الكلمات المفتاحية:

المالكية، التجديد، التطور العلمي، علماء المالكية، مواكبة العصر، العولمة، التكنولوجيا، الإفتاء .

Keywords:

Malikiyah, Modernization, Scientific Development, Malki Scholars, Keeping up with , Contemporary, Globalization, Technology, Knowledge .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين؛ جعل العلماء ورثة الأنبياء؛ وخصهم بالفضل فقال- عز من قائل- : { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } [فاطر/ 28]، فكان لهم الفضل في الدنيا؛ ودار المقامة في الآخرة؛ ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين؛ القائل: "فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم"[1] .

أما بعد:

فقد كان للإمام مالك ومذهبه فضلٌ يشكر في الحفاظ على أصول هذا الدين وأحكامه، فقد منَّ الله- تعالى- على هذا المذهب ومؤسسه بسعة العلم والتمكن من علوم الدين، والدراية بمقاصد الشريعة والفهم لما تقتضيه النصوص؛ ومواطن إجرائها على الوقائع والأحداث بما يتناسب مع حال الناس؛ والحفاظ على ثوابت الشريعة من غير إفراطٍ ولا تفريط .

ولقد كان المالكيَّة الأوائل منذ نشأة المذهب وازدهاره؛ مرجع الناس في الفتوى ولم يكن في عهد الخلافتين الأموية والعباسيَّة الاستئناس لمذهبٍ؛ كما عرف للإمام مالكٍ ومذهبه، فإليه تُحال مسائلهم وإلى عالمها شُدَّت رحالهم، وحُفظ هذا القدر لمالك ومذهبه، على مرِّ العصور، كتب شيخ الإسلام ابن تيمية- عليه رحمة الله- رسالةً أسماها: "**صحة أصول مذهب أهل المدينة**" وذكر فيها فضل أهل المدينة على مَن سواهم مِن أهل الأمصار، وأن مذهبهم في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقا وغربا؛ في الأصول والفروع، ومما قاله في هذا الشأن: ولو استقصينا فضل علماء أهل المدينة وصحة أصولهم لطال الكلام...، إذا تبين ذلك؛ فلا ريب عند أحد أن مالكا- رضي الله عنه- أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيا؛ فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم بذلك منه كان له من المكانة عند أهل الإسلام – الخاص منهم والعام – ما لا يخفى على من له بالعلم أدنى إلمام... الخ [2] .

واحتفظ المذهب المالكي بثباته على هذه الأصول مع مراعاة التطور الحضاري الذي تشهده البشرية في القرون الأخيرة؛ وخاصة في تاريخنا المعاصر، فتعامل علماؤه مع كل مسألة بما يليق بها من البحث؛ وإجراء ما تستحقه من أحكامٍ؛ وفقاً لمتقتضيات العصر ولزوماً لثوابت شرعنا الحنيف، فكان لبعض العلماء المعاصرين وخاصةً في المغرب الإسلامي، من أمثال: الشيخ الصادق الغرياني في ليبيا، والشيخ الحبيب بن طاهر في تونس، والشيخ محمد الحسن ولد الددو في موريتانيا، والشيخ العلامة: الطاهر علجت في الجزائر، وفي بلاد المغرب الأقصى؛ الشيخ: محمد الروكي،

---

[1]- سنن الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث رقم/2685 .

[2]- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، 294/20 .

وغيرهم من علماء المغرب الإسلامي الذين أثروا الفقه الإسلامي المعاصر، وأعادوا للمذهب المالكي بريقه، كانت لهم مساهمات في الجوانب الفكرية والاجتماعيَّة التي زخرت بها المدرسة المالكية في المغرب الإسلامي.

ونحن في هذه الأيام؛ في أمس الحاجة إلى الرجوع إلى الثوابت التي شكَّل المذهب المالكي أحد أهم ركائزها، وأضاء علماؤه بشموعهم أزهار فضائها، فكانت بحق مدرسةً رصينةً تستجيب لمتطلبات العصر، وتنسجم مع أصول الدين وثوابت الشريعة، وبمدارستنا لهذا المنهج وآراء علمائه المعاصرين يمكننا حلُّ كثيرٍ من المعضلات؛ وإيجاد الأجوبة على كثيرٍ من التساؤلات التي أثيرت في زماننا، وشكلت بمجموعها تحديات واجهتها شريعتنا الغراء، وانبرى لها ثلة من العلماء، كان علماء الفقه المالكي بمدرسته المعاصرة أحد أعمدتها .

وقد رأينا من بعض أبناء المدرسة المالكية في زماننا زهداً في هذا التراث؛ وإعراضاً عن الاشتغال بتطوير المذهب وصقله؛ وهذا لعدة أسبابٍ من أهمها: الدعاوى الباطلة التي تثار حول المذهب وأصوله، وادعاء بعض المتفيقهين بأن المذهب يفتقر إلى الأدلة على اختياراته في مسائل الفقه العديدة، وهذا بلا ريب باطل لا يصَّعد ظلماته إلا من قلَّ علمه، وانتفخ من الافتراء على أهل العلم سَحره، والواجب علينا إماطة اللثام عن مجهودات هؤلاء العلماء وإسهاماتهم في تجديد الفقه المالكي ونفض الغبار عمَّا علق به من افتراءات المغرضين وحجج المبطلين، وسيكون بحثنا هذا محاولة لتوضيح ما لهذا المذهب وعلمائه من مساهمات في الفقه الإسلامي المعاصر، وتسليط الضوء على بعض آرائهم، وسنختار نماذج من أقوالهم في مسائل العولمة والتكنولوجيا؛ اللتين شغلتا بال عدد من علماء الفقه الإسلامي المعاصر، وأضحت براحاً واسعاً للباحثين من المذهب المالكي؛ وغيرهم من مذاهب أهل السنَّة .

أهداف البحث:

1- التعريف بالمذهب المالكي وآراء علمائه في الغرب الإسلامي .

2- تسليط الضوء على اجتهادات علماء المالكية في بيان الأحكام الشرعية لبعض القضايا المعاصرة .

3- عرض آراء المالكية في القضايا المعاصرة على بساط البحث والاستفادة منها في الجوانب الفكرية والشرعية.

إشكالية البحث:

إن التقدم المعلوماتي، وما صاحبه من تباين في الفتاوى والآراء في عصر العولمة والتكنولوجيا، يجعل الحاجة ملحة أكثر من ذي قبل؛ لبيان أحكام الشريعة وآراء علمائها في القضايا المستجدة، وخاصة تلك التي تتعلق بمتطلبات العصر التي أضحت لصيقة بالمجتمعات الحضرية، ولا غنى عنها لسد حاجة الناس واستيعاب النمو البشري المتسارع، ويدور حديث عن موقف علماء الشريعة من التطور العلمي ومستصحباته من عوالم التكنولوجيا بسلبياتها وإيجابياتها، ويظل المذهب المالكي وخاصة في الغرب الإسلامي من أبرز مذاهب أهل السنَّة في هذا الشأن، حيث عني جهابذته بتطوير أحكامه وتجديدها لتسوعب الواقع بكل متغيراته، دون الإخلال بثوابت الشريعة وقواعدها، ومن هنا كانت الحاجة ملحة للإجابة عن بعض الفرضيات، ومنها:

ما موقف المذهب المالكي من القضايا المعاصرة؟ هل كان لعلماء المالكية موقفٌ سلبيٌّ من قضايا العولمة؟ ما موقف علماء المالكية من المخترعات الحديثة كالإنترنت والجوال وغيرهما ؟ هل اتسمت فتاوى علماء المالكية المعاصرة

بطابع التجديد والتطوير ؟ أم كانت على النمط التقليدي واتصفت بالجمود ؟ ما الإضافات الجديدة التي قدمها علماء المالكية في هذا الشأن؟ ..... هذه الفرضيات وغيرها يمكن أن تكون مدار بحثنا في هذه الورقات المتواضعة، من خلال الخطة التالية:

خطة البحث:

المبحث الأول: المذهب المالكي بين التراث والتجديد .

- المطلب الأول: بين يدي المذهب المالكي .
- المطلب الثاني: المذهب المالكي وجذوره الشرعية في الغرب الإسلامي .
- المطلب الثالث: مسيرة التجديد في المذهب المالكي وتحديات العصر .

المبحث الثاني: المالكية والموازنة بين الثوابت الشرعية والضرورات العصرية .

- المطلب الأول: المذهب المالكي وتجديد الخطاب الديني .
- المطلب الثاني: العولمة وأحكامها عند المالكية .
- المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي وضوابطه عند المالكية .
- المطلب الرابع: فتاوى مختارة لبعض مالكية الغرب الإسلامي في مسائل معاصرة .

الخاتمة . التوصيات .

المبحث الأول: المذهب المالكي بين التراث والتجديد :

لقد مرَّ المذهب المالكي كغيره من مذاهب أهل السُّنة؛ بمراحل أسهمت في تطوره ونضجه، بدأً من نشأته، ومروراً بتجذره وانتشار تلامذته في الأمصار، وتمكناً في إصدار الأحكام على الأحوال والمناسبات مواكبةً لتطور العصر والحاجة إلى التجديد، وفي الحقيقة إنَّ هذا ليس خاصاً بالمالكية فحسب، بل كان نتاجاً لتراث إسلاميٍّ زاخرٍ؛ راعت شرائعه وسننه ظروف الناس والرفق بهم، والأخذ بالتيسير عليهم، كما قال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [سورة الحج/78].

وتتبعاً لأصول المذهب المالكي سنستعرض في المطالب الآتية نشأة المذهب المالكي وبعض علمائه، والعوامل التي أسهمت في انتشاره، وكثرة أتباعه وخاصة في المغرب الإسلامي؛ وبعض مراحل تطوره وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: بين يدي الإمام مالك ومذهبه:

كما هو معلومٌ فإن الإمام المؤسس لهذا المذهب الذي ينتسب إليه كل المالكية قديماً وحديثاً هو الإمام مالك بن أنس الأصبحي، الإمام العَلَم الذي ذاع صيته واشتهر، وهو أعْرَفُ من أنْ أعرِّف به في هذه الورقات المتواضعة، ومع هذا؛ فلابد من التطرق لسيرته، والتماس نفحةٍ من عبق ريحه، وذلك لما للإمام مالك من مكانة عالية بين علماء أهل

السُّنة في زمانه، ولأن الحديث عن المالكيَّة يكون ناقصاً إذا لم نتحدث عن إمامهم وشيخهم الذي يتشرفون بالانتساب إليه، وسيكون حديثنا عنه بإيجاز شديد مخافة الإطالة .

أولاً: نسبه ومولده:

هو أبو عبد الله المدني، مَالِك بن أنس بن مَالِك بن أبي عامر ونسبه الذي اشتهر به، هو: مَالِك بن أنس بن مَالِك بن أبي عامر الأصبحي اليمني، نسبة إلى قبيلة ذي إصبح، ويقال إنَّ أصحاب هذه التسمية كانوا من ملوك اليمن وأمه هي العالية بنت شريك الأزدية[1]، ووُلد الإمام مَالِك- رحمه الله – سنة "93 هـ"بالمدينة النبويَّة[2]- على صاحبها الصلاة والسلام- .

ثانياً: النشأة العلمية ومناقبه:

نشأ الإمام مَالِك في بيت اشتهر بالعناية بعلم السلف والاهتمام بحفظ الآثار، والأحاديث النبوية الشريفة، فجدُّ مَالِك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم، روى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وعائشة أم المؤمنين، وقد روى عنه بنوه- أنس أبو مَالِك، وربيع، ونافع المكنى بأبي سهيل[3]، وأمُّه العالية؛ كانت تحثه على العلم والاستفادة من الشيوخ علماً وأدباً، ومما نقل عن الإمام مالك في شأن أمه واهتمامها بالعلم قوله: "قلت لأمي: أذهب فأكتب العلم؟ فقالت: تعال فالبس ثياب العلم، فألبستني ثياب مشمرة، ووضعت الطويلة على رأسي وعممتني فوقها، ثم قالت: اذهب فاكتب الآن، وكانت تقول: اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه"[4] .

وقد برع الإمام مالك في العلم وكان حريصاً عليه؛ ومن الشواهد على إمامة مالكٍ وفقهه وحفظه ما رواه بنفسه، حيث قال: شهدت العيد فقلت: هذا يوم يخلو فيه ابن شهاب، فانصرفت من المصلى حتى جلست على بابه فسمعته يقول لجاريته: انظري من بالباب فسمعتها تقول له: هو ذاك الأشقر مَالِك، قال: أدخليه، فدخلت فقال: ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك؟ قلت: لا، قال: هل أكلت شيئا ؟ قلت: لا، قال: أتريد طعاما؟ قلت: لا حاجة لي فيه، قال: فما تريد ؟ قلت: تحدثني، قال: هات فأخرجت ألواحي فحدثني بأربعين حديثا فقلت: زدني قال: حسبك إن

[1]- ترتيب المدارك للقاضي عياض، 27/1، وانظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ، 294/2، سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق:شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة 1993م، 49/8 .

[2]- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، ص10، سير أعلام النبلاء للذهبي 49/8 .

[3] - ترتيب المدارك للقاضي عياض 27/1، وانظر: مَالِك بن أنس، لعبد الحليم الجندي، ص 29 .

[4] - ترتيب المدارك، 9/1، وانظر: الديباج المذهب، ص31 .

كنت رويت هذه الأحاديث فأنت من الحفاظ، قلت: قد رويتها فجذب الألواح من يدي ثم قال: حدِّث فحدثته بها فردَّها إليَّ وقال: قم أنت من أوعية العلم، أو قال إنك لنعم المستودع للعلم"[1].

وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة في بيان صحة أصول مذهب أهل المدينة، ومنزلة مالك المنسوب إليه مذهبهم في الإمامة والديانة وضبطه علوم الشريعة، ... وكان مما ذكر في رسالته هذه التي تزيد عن خمسين صفحة، ..... قال:" إذا تبيَّن ذلك فلا ريب عند أحد أن مالكاً- رضي الله عنه- أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيا، فإنَّه لم يكن فى عصره ولا بعده أقوم بذلك منه، كان له من المكانة عند أهل الاسلام الخاص منهم والعام مالا يخفى على من له بالعلم أدنى إلمام.. الخ" [2].

وقال الشافعي: مَالِك أستاذي، وعنه أخذنا العلم، وما أحد أمَنُّ عليَّ من مَالِك، وجعلت مَالِكاً حجة بيني وبين الله تعالى، وإذا ذكر العلماء فمَالِك النجم وقال ابن مهدي: وقد سئل عن مَالِك، وأبي حنيفة: مَالِك أعلم من أستاذي أبي حنيفة [3].

هذه بعض الآثار الدالة على عدالة مالك وإمامته في الناس، وكما ذكر كثيرٌ من أهل العلم قديماً وحديثاً فإن مناقبه أكثر من تحصى، وتحلَّى بخصالٍ لم تُجمع لغيره من علماء السَّلف، لذلك رأينا الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ يقول: "وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره: أحدها طول العمر وعلو الرواية، وثانيتها الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثتها اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتها تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن، وخامستها تقدمه في الفقه والفتوى، وصحة قواعده"[4].

ثالثاً وفاته:

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي، والجمع لمسائل الفقه والإفادة للمسلمين، توفي- رحمه الله- في ربيع الأول سنة" 179 "هـ الموافق" 796م"، حيث صلى عليه عامل الخليفة هارون الرشيد على المدينة في ذلك الوقت وهو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم العباسي، ودفن، في البقيع- رضي الله عنه وأرضاه وأسكنه فسيح جناته - وقيل صلى عليه ابن محمد بن إبراهيم العباسي؛ واسمه: عبد العزيز، وكان خليفة لأبيه على المدينة ومشى في جنازته وحمل نعشه، قال مصعب بن عبدالله الزبيرى أنا أحفظ الناس لموت مالك مات فى صفر سنة تسع وسبعين ومائة [5] .

---

[1]-ترتيب المدارك 32/1، وانظر: إبراهيم اليعقوبي الحسني، فقه العبادات، مطابع الشام،دمشق،1405هـ، ص15.

2- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 294/20 .

3 - الانتقاء لابن عبد البر، ص23، وانظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض، 1/ 24 - 25 .

4- تذكرة الحفاظ للذهبي، 157/1 .

5- الانتقاء لابن عبد الر، ص45 ، وانظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، ص16.

المطلب الثاني: المذهب المالكي وجذوره الشرعية في الغرب الإسلامي:

انتشر المذهب المالكي في غرب وشمال أفريقيا، وقد أسهمت عدة عوامل في انتشاره، والحق أنَّ نجاح المذهب وانتشاره لم يكن في شمال وغرب أفريقيا فحسب، بل لقد اجتمع للمذهب المالكي ما لم يجتمع لغيره، ففي الوقت الذي كان فيه النزاع بين الإقليمين "بين الأمير في الأندلس والخلافة في العراق والشام": رغم ذلك انتشر المذهب المالكي في الساحة الأموية في الأندلس التي أقام حكمها؛ وبنى دعائمها الأمير الأموي عبد الرحمن الداخل[1]، وكان العباسيون زمن هارون الرشيد ومن سبقه من الولاة يُجلون مالكاً ويشهدون له بالإمامة والعلم، ولم يُؤثِّر صراعهم ونزاعهم على قبول علمه والإذعان لرأيه، بل إن الرواية استفاضة على أن أحد الخلفاء العباسيين أراد حمل الناس على كتاب "موطأ مالك" في الفقه وترك ما سواه، فقد أخرج أبو نعيم في الحلية، وذكره الذهبي في السير أن عبدالله بن عبد الحكم قال سمعت مالك بن أنس يقول: "شاورني هارون الرشيد في ثلاث في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه، وفي أن ينقض منبر النبي- صلى الله عليه وسلم- ويجعله من جوهر وذهب وفضة، وفي أن يقدم نافع بن أبي نعيم إماماً يصلي في مسجد رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فقلت يا أمير المؤمنين: أمَّا تعليق الموطأ في الكعبة فإن أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم- اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في الآفاق..."[2]، ومع مرور الزمن صار انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي بشكل خاص؛ هو الأكثر، والمذهب المالكي هو المقدم في شمال وغرب أفريقيا، وذلك لعدة أسباب منها:

1- هجرة علماء كبار ورحلتهم إلى المدينة النبوية وطلب العلم بين يدي مالك، بعضهم من أقران مالك، وبعضهم لم يلتق بالإمام مالكٍ ولكنه درس العلم على تلامذة مالك، وأسهم في نشر المذهب في شمال أفريقيا وغربها، وذاع صيتهم وخدموا المذهب، وبعض مَن أشتهر مِن هؤلاء:

- علي بن زياد التونسي وقيل الطرابلسي [3] الذي كان أول من أدخل الموطأ إلى بلاد المغرب، كما جمع مسائل الفقه التي تكلم بها الإمام مالك، وصنف المسائل وبوبها وإخراجها على موضوعات الأحكام الفقهية، وهو معلم سحنون الفقه، وقال عنه: "ما أنجبت أفريقية مثل علي بن زياد[4] .
- أسد بن الفرات: وكان عالماً مشهوراً في تاريخ إفريقية، ثم إنه سمع من مالك موطأه وعدة مسائل في الفقه، ثم ذهب إلى العراق فلقي أبا يوسف، فمزج بين المذهبين المالكي والحنفي في صورة جديدة اطلق عليها الأسدية نسبة له، وقد حاول الجمع فيها بين أصول المالكية والأحناف، [1] .

1- عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، الملقب بصقر قريش، ويعرف بالداخل، الأموي: مؤسس الدولة الأموية في الاندلس، وأحد عظماء العالم ولد سنة هـ،113، وتوفي سنة 172هـ، أنظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م، 338/3 .

2 - حلية الأولياء لأبي نعيم، 332/6، سير أعلام النبلاء للذهبي، 98/8 .

3- قال الإمام ابن عبد البر: " على بن زياد التونسى يكنى ابا الحسن اصله من العجم ولد باطرابلس ثم سكن تونس، روى عن مالك وغيره، وتوفى سنة ثلاث وثمانين ومائة، أنظر: الانتقاء لابن عبد البر، ص60 .

4- الديباج المذهب، ص111 .

- الإمام سحنون بن سعيد التنوخي؛ وما أدراك ما سحنون[2] ! ، عالم أفريقيا وإليه رئاسة المالكية في المغرب وهو شيخ المالكية في زمانه، وذلك من خلال مدونته التي اشتملت على المذهب المالكي، وأصبحت هذه المدونة مرجع الأحكام القضائية والفقه، وأصلها أسئلة سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم، فأصلح فيها كثيرا، وأسقط، ثم رتبها سحنون، وبوبها، وقيل: إن الرواة عن سحنون بلغوا تسع مئة[3]، وتكلم ابن فرحون عن رحلة سحنون إلى أفريقيا فقال: "وانصرف إلى إفريقية سنة إحدى وتسعين ومائة.. وقال سحنون: سمع مني أهل أجدابية سنة إحدى وتسعين"[4] ، وكان سحنون مع كثرة علمه تقياً صالحاً، قال أبو بكر المالكي: رقيق القلب غزير الدمعة ظاهر الخشوع متواضعاً، قليل التصنع، كريم الأخلاق، حسن الأدب سالم الصدر، شديداً على أهل البدع لا يخاف في الله لومة لائم وسلم له الإمامة أهل عصره واجتمعوا على فضله وتقديمه[5].
- أبو عبد الله محمد بن أبي زيد النفزي القيرواني: العالم الفذ والإمام العلم، صاحب الرسالة المشهورة في العقائد والفقه، قال عنه الذهبي: الامام العلامة القدوة الفقيه، عالم أهل المغرب، أبو محمد، عبد الله بن أبي زيد، القيرواني المالكي، ويقال له: مالك الصغير[6]، وقال عنه القاضي عياض: كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية. وكتبه تشهد له بذلك، فصيح القلم ذا بيان ومعرفة بما يقوله، ذابّاً عن مذهب مالك، قائماً بالحجة عليه، بصيراً بالرد على أهل الأهواء. يقول

---

[1]- وقال عنه الذهبي: " دخل القيروان مع أبيه في الجهاد، وكان أبوه الفرات بن سنان من أعيان الجند، روى أسد عن مالك بن أنس " الموطأ "، وعن يحيى بن أبي زائدة، وجرير بن عبدالحميد، وأبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وغلب عليه علم الرأي، وكتب علم أبي حنيفة، ولد سنة 142هـ وتوفي سنة 213 هـ أنظر: سير أعلام النبلاء، 225/10،.وانظر: الأعلام للزركلي، 298/1 .

[2] – سحنون بن سعيد التنوخي من أهل إفريقية من فقهاء أصحاب مالك ممن جالسه مدة روى عنه أكثر من ثلاثين ألف مسألة وكان يفرع على مذهبه وهو الذي أظهر علم مالك ومذهبه بالمغرب روى عنه جبرون بن عيسى بن خالد بن يزيد الإفريقى البلوى وغيره، وأخذ سحنون العلم بالقيروان من مشايخها: أبي خارجة وبهلول وعلي بن زياد، طلب العلم في حياة مالك وهو بن ثمانية عشر عاماً أو تسعة عشر، قال أبو العرب: كان سحنون ثقة حافظاً للعلم فقيه البدن اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره: الفقه البارع والورع الصادق والصرامة في الحق والزهادة في الدنيا والتخشن في الملبس والمطعم والسماحة، وكان لا يقبل من السلطان شيئاً وربما وصل أصحابه بالثلاثين ديناراً أو نحوها. ومناقبه كثيرة، وسحنون: لقب له واسمه: عبد السلام وسمى سحنون باسم طائر حديد: لحدته في المسائل، ولد سنة 160هـ، وتوفي سنة 240هـ، وكان سنه يوم مات ثمانين سنة، ودفن بالقيروان، أنظر: الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1975م، 299/8، طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تهذيب: محمد بن جلال الدين المكرم (ابن منظور) وتحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1970م، ص156، الديباج المذهب لابن قرحون، ص96 .

[3]- سير أعلام النبلاء للذهبي، 68/12 .

[4]- الديباج المذهب لابن فرحون، ص97 .

[5]- ترتيب المدارك للقاضي عياض، 219/1 ، وانظر\ك الديباج المذهب، ص97 .

[6]- سير أعلام النبلاء للذهبي، 10/17، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص160 .

الشعر، ويجيده، ويجمع الى ذلك صلاحاً تاماً، وورعاً وعفة، وحاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الاقطار ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه[1].

كان لهؤلاء الأعلام الأفذاذ وأقرانهم ومن تتلمذ على أيديهم فضلٌ؛ في نشر مذهب مالك، وإقبال الناس عليه في المغرب الإسلامي، مع العلم بأن المذهب قد انتشر في أمصار أخرى، فالأندلس كانت تابعاً للمغرب، وقد علمنا فيما سبق أن الأمير عبد الرحمن الداخل اعتمده مذهباً للدولة تصدر به الأحكام، وتساق به الفتاوى، ومن العلماء الذين أسهموا في انتشاره محمد بن بشير قاضي الأندلس، (تـ 198هـ)، ويذكر من خبره أنه: "روى عن مالك الموطأ، ... وكان يحي بن يحي كثيراً ما يحكى عنه، عن مالك، وكان يحي بن يحي أشدَّ الناس تعظيماً لمحمد بن بشير، وأحسنهم ثناء عليه في حياته، وبعد وفاته..." [2]، ومن العلماء الذين عنو بمذهب مالك في الأندلس أيضاً؛ أحمد بن خالد بن وهب، (تـ 303هـ)، ومحمد بن حسن الزبيدي، (تـ 379هـ)، وغيرهم[3] .

2- طبيعة المذهب المالكي نفسه الذي يجمع بين الدليل النقلي والحجة العقليَّة، وإنْ كان هذا في غيره من مذاهب أهل السُّنة، غير أنَّ المذهب المالكي تميَّز بها عن المذاهب السُّنيَّة الثلاثة، فمالكٌ وإن كان إماماً في الحديث والأثر، ومن أوائل من صنَّف في هذا الشأن، إلا أن مسائل كثيرةً في الفقه أثرت عنه؛ تعرض فيها إلى تمحيص الدليل والنَّظر فيها بطريقةٍ لم يسبقه إليها أحد من الأئمة الأعلام، فناسب هذا أهل المغرب الذين ينقادون للدليل النقلي بطبعهم دونما غلو، ولعل السبب هو ما ورثوه من منهج السلف زمن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز فقد جاء في بعض الآثار أنَّ عمر بن عبد العزيز- رضي الله- عنه أرسل عشرة من التابعين يفقهون أهل المغرب في دينهم فكان المغاربة في صدر الإسلام لذلك على مذهب جمهور السلف من الأمة واعتقادهم [4] .

3- بعض أهل العلم يرى أنَّ ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة كانت سبباً رئيسياً، ذلك أن المذهب المالكي- كما هو معروف عنه- مذهب عملي يعتني بالواقع، ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم، واعتناء فقه مالك بالمسائل العملية يتمشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها ووضوحها، دون تكلف أو تعقيد، وأهل المغرب بطبعهم يميلون إلى البساطة والوضوح، ويفرون من التأويلات البعيدة المتكلفة، فمذهب مالك خالٍ من الآراء المتطرفة، وبعيدٍ عن الشوائب التي تسربت إلى بعض الأمصار، وأهل المغرب الإسلامي تربوا على النفور من التأويلات والتَّكلف و ينظرون إلى التفسير البعيد كأنه خروج الحق، ومن ثم ابتعدوا عن

---

[1]- ترتيب المدارك للقاضي عياض، 437/1 .

[2]- المرجع السابق، 180/1 .

[3]- الديباج المذهب، ص 140، وترتيب المدارك 478/1 .

4 - الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م، 192/1 .

أصحاب الرأي ولم يُقبلوا على مذهب أبي حنيفة وغيره، ولأن بلادهم لقيت من المتاعب والأهوال بسبب الآراء والتأويلات والأفكار الشاذة، وهذا جعلهم لا يُقدِّمون على الكتاب والسنة شيئاً، ولذلك لم ترج عندهم الدعوة الفاطمية رغم أن حكم الفاطميين لليبيا وتونس وغيرها من بلاد المغرب دام لأكثر من 200 سنة [1].

4- يذكر أن الدولة الإدريسة على يد إدريس بن عبد الله أمير المغرب أخ محمد النفس الزكية، أمر أتباعه بإتباع مالك، وقال: "نحن أحق بإتباع مذهب مالك وقراءة كتابه- يعني الموطأ- وأمر بذلك في جميع عمالته"[2]، وجعله مذهبا رسميا للدولة، وأصدر أمره لولاته وقضاته بذلك، وقيل إن أول كتاب حديث دخل المغرب الأقصى؛ كان كتاب الموطأ، وأدخله عامر بن محمد ابن سعيد القيسي؛ قاضي إدريس بن إدريس الذي سمع من مالك والثوري وروى عنهما مؤلفاتهم، وقدم إلى الأندلس برسم الجهاد، ثم جاز العدوة فاستقصاه المولى إدريس[3] .

وبعضهم يذكر أسباباً أخرى منها ملاءمة الطبيعة المغربية لطبيعة أهل الحجاز، ومنها مناهضة فقهاء المالكية لفقهاء الأحناف، حيث نقموا عليهم تواطؤهم مع الامراء الأغالبة الذين ناصروا المذهب الحنفي وقربوا فقهاءه، ومنهم من يرجع سبب ذلك إلى موقف مالك من بعض سلاطين الأندلس، فحكوا أنَّ: مالكاً سأل بعض الاندلسيين عن سيرة ملِك الاندلس ؟ فوصفوا له سيرته قائلين: "إنه يأكل الشعير ويلبس الصوف، و يجاهد في سبيل الله، فقال مالك: "ليت الله زين حرمنا بمثله" فوصل الخبر الى ملك الأندلس؛ فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الاوزاعي[4]، وسرد بعضهم أسباباً أخرى[5] نتوقف عن ذكرها مخافة الإطالة .

المطلب الثاني: مسيرة التجديد في المذهب المالكي وتحديات العصر:

مرَّ على المذهب المالكي عدة أطوار، وشكلته عدة مراحل؛ حتى صار مذهباً ضارباً في عمق التاريخ الإسلامي، واتسم بتوازنه واستيعابه للأحوال والمناسبات، وذلك منذ نشأته على يد الإمام المؤسس الذي ينتسب إليه المذهب، مروراً بالآباء الذي وضعوا قواعده ونظموا ورتبوا مسائله كما مرَّ علينا، من أمثال علي بن

1- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و افريقية و زهادهم و نساكهم و سير من أخبارهم وفضائلهم و أوصافهم، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق :بشير البكوش – محمد العروسي المطوي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية 1994م، 1/ 5- 10، نظرات في تاريخ المذهب المالكي- اسباب انتشار المذهب في المغرب الإسلامي- مجلة دعوة الحق، العدد 223، أنظر: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5807 ، تاريخ الزيارة 15/12/ 2018م .

2- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، محمد عبد الحي الكتاني، دار الأرقم، ص82 .

3- الدرر النفيس، ص248 .

4- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، 1388هـ، 230/3 .

5- أنظر: مجلة دعوة الحق، العدد 223، على هذا الرابط: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5807 ، تاريخ الزيارة 2018/12/15م .

زياد، وسحنون بن سعيد، وابن أبي زيد القيرواني، وغيرهم، ولكن المذهب المالكي في تاريخنا المعاصر اصطدم بعدة تحدياتٍ يمكن حصرها في عدة نقاط منها:

1- العولمة وما تفرضه من تحديات تتطلب من أرباب المذهب المالكي إيجاد الفتاوى التي لا تتعارض مع أصول الشريعة، وفي نفس الوقت؛ تراعي مصالح الناس، وتتناسب مع الواقع الذي لازمه التقارب البيئي؛ اجتماعيا واقتصادياً وسياسيّاً...

2- التقدم التقني الذي شهده تاريخنا المعاصر، وما يصاحبه من محاذير فرضت على علماء الشريعة ومنهم المالكية وضع قواعد للحلال والحرام في استخدام هذه المستحدثات التقنية .

3- انتشار المذهب الحنبلي، أو ما عرف بالدعوة النجدية التي ازدهرت في بلاد الحجاز بعد انتشار المد الوهابي، والدعم الكبير الذي تلقاه من الدولة السعودية وكان له امتداد في عدة أقطار من العالم الإسلامي وخاصة في شمال وغرب أفريقيا، وذلك أدى إلى التشويش على بعض العامة وطلبة العلم الذين ليس لهم دراية بآداب الخلاف .

4- خلو أغلب كتب الفقه المالكي من ترجيع المسائل إلى أدلتها، ووجود الغموض في بعض عبارات فقهاء المالكية الأوائل[1] .

المالكية وتحديات التطرف الديني:

إنَّ مسألة التطرف الديني من أبرز التحديات التي واجهها علماء المالكيَّة، حيث أنها ظاهرةٌ؛ قد أوجدت حالةً عصيَّةً من التشرذم والتشتت الفكري الذي فشا بين كثيرٍ من الشباب المسلم في بلدان المغرب الإسلامي، وهذه الظاهرة: "التطرف والغلو" وإن كانت تحدياً فكريًّا لعلماء المسلمين عموماً في كافة الأقطار؛ لكنها في بلاد المغرب كانت ولا تزال تحدياً فريداً من نوعه؛ لعدة اعتبارات ومن أهمها: الطبيعة الحماسيَّة لأبناء المغرب الإسلامي الذين تغلب عليهم العاطفة أحياناً؛ فينقادون للأفكار التي ترد من المشرق الإسلامي وخاصةً بلاد الحرمين؛ دون تروٍ وتثبت، ومن أمثلة ذلك: لما بدأ بعض الشباب في بلدان المغرب الإسلامي؛ قراءة متن نواقض الإسلام العشرة للشيخ: "محمد ابن عبد الوهاب"- رحمه الله-، مع قلة فهمهم وسوء خُلِقهم؛ قادتهم جرأتهم وفحش غلطهم لِحَمْل هذه النواقض على النَّاس، بل إنَّ منهم من أطلق أحكام التكفير والوصف بالشرك للخاصة؛ من والديه! أو أعمامه، أو إخوته وسائر أقاربه...!، وبدأت دعاوى التكفير تلوح في الأفق، وظهرت جماعات يعيب بعضها على بعض ويكفر ويبدِّع بعضها بعضاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

في حين أنَّ أتباع المذهب المالكي كانوا بعيدين عن هذه الدعاوى الباطلة، ومنهجهم؛ **"الوسطيَّة"** التي لا إفراط فيها ولا تفريط .

[1]- راجع المقدمة في كتاب" مدونة الفقه المالكي وأدلته" الصادق الغرياني، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، 2002م، 5/1 .

هذه المعوقات التي ذكرناها آنفاً؛ وغيرها؛ فرضت على علماء المالكيَّة تجديد المذهب وتطويره بما يتناسب وتحديات العصر، وسنتحدث عن بعض مظاهر التجديد في الخطاب والفتوى عند عدد من علماء المالكيَّة في المبحث التالي:

المبحث الثاني: المالكية والموازنة بين الثوابت الشرعية والضرورات العصرية:

لقد حرص المالكية منذ القدم على الموازنة بين الثوابت المعلومة من الدين بالضرورة؛ وما تقتضيه متطلبات الحياة الإنسانية، والمتمعن في الفقه المالكي يلاحظ بجلاء رسوخ المالكية في فقه النوازل ومواكبتهم للأحوال والمناسبات بما يقتضيه واقع الحال، وكما كان هذا عند المالكية القدامى، نراه بوضوح عند متأخريهم وما أضافوه من إثراء وتجديد للفقه الإسلامي المعاصر، ويمكننا تتبع ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المذهب المالكي وتجديد الخطاب الديني:

حاول علماء المالكية المعاصرون تطوير المذهب المالكي وصقله ليكون أكثر استيعاباً للواقع وملاءمةً للظروف، وهذا الخط لم يبتدعه المالكية ولا تكلفوه من دون دليل، بل هو سنَّةٌ ماضيةٌ قال بها عامة علماء أهل السنَّة، وطريقٌ سلكه السَّلف الصالح من لدن الخلافة الراشدة والصحابة- رضوان الله عليهم- إلى زماننا اليوم، ففي عهد الخلافة الراشدة نقلت إلينا الآثار توقف بعض الخلفاء في تطبيق بعض الأحكام الشرعية وإن كانت ثابتة بالكتاب والسنَّة وذلك لأن الظروف القاهرة التي مرَّ بها المسلمون وقتها جعلت تطبيق بعض الأحكام في ما بدا لهم- رضوان الله عليهم- فيه من المشقَّة والعنت ما لا يطاق، ومن ذلك؛ ما ثبت أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- لم يقطع يد من سرق في المجاعة، وقال: " لولا أني أظن أنكم تجيعونهم حتى إن أحدهم أتى ما حرم الله- عز وجل- لقطعت أيديهم..."[1]، ومن شروط قطع السارق: أن يكون مختاراً ، ولا اختيار له عند الجوع المؤدي للهلاك .

فهذا المثال ونظائره من القضايا التي تجمع بين ثوابت الدين؛ وتراعي أحوال الناس وحوائجهم؛ قد اجتهد فيها بعض الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء السلف؛ موجودٌ في شرعنا الحنيف، وله شواهد كثيرةٌ، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) [الحج : 78]، وقد سلك المالكية الأوائل هذا الطريق من دون إخلال بثوابت الشريعة، أو مخالفة لأصول المذهب، وإن كان هذا التجديد والتطوير المنشود للشريعة قد درج عليه عامة الفقهاء، فالمشهور عندهم أن الفتوى قد تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والعوائد [2]، وهناك من رأى أنَّ المالكية ظلوا أكثر جموداً وثباتاً على المذهب، وقالوا بأنَّ المذهب المالكي وإلى عهد قريب اتسم بالتقليد، ونأى جهابذته بأنفسهم وبالمذهب عن التجديد، لأنَّ بعضهم رأى أنَّ الأسلم هو؛ اتباع الطريقة التي كان عليها أوائل المالكية في كتابة المصنفات وتحرير المسائل، ولعلَّهم رأوا أنَّ تمام الفقه في تقليد من سبق حتى في المصطلحات، وهذا ما حمل بعض

1- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1344هـ، باب ما جاء في تضعيف الغرامة، 278/9، حديث رقم/7749.

2- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت ، 1973م، 3/3.

المتأخرين من المالكية أو من غيرهم؛ على اتهام المذهب بالتخلف عن مواكبة العصر والتقوقع في القديم، وعدم تحرير المذهب من مسالك التعقيد التي ورثها من مصطلحات متقدميّ المالكية، وهذا بلا ريب افتيات على المالكية والمالكيين، وحمل هذا الكلام على المذهب المالكي بإطلاق؛ فيه ظلم للمذهب وتجنٍّ على مسيرةٍ طويلةٍ من التجديد .

ويكفي هؤلاء الذين وصفوا المالكيَّة بالجمود؛ أن يعلموا؛ أن اتباع منهج السلف، والاحتكام للكتاب والسنَّة ليس جموداً ولا تخلُّفاً؛ بل هو التنقية والتصفية الحقيقية للمذهب المالكي، وهو منهج الإمام مالك في وصيته الشهيرة : "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه" [1]، وبالعمل بهذه الوصيَّة يمكن أن يصححَ هؤلاء انتماءهم إلى المالكية الحقيقية، ويحققوا رضا الله- تعالى- ورضا رسوله- عليه الصلاة والسلام-، ويسمحوا للمذهب المالكي أن ينمو، ويجيب على تحديات العصر، بما يخدم الحق، والعدل، ومصلحة الإنسان المسلم في الدنيا والآخرة [2].

وقد تسنم ذروة التجديد، وقادَ عمليَّة الصقل للمذهب وأعاد له بريقه عدد لا بأس به من علماء المالكية المعاصرين في المغرب الإسلامي وشمال أفريقيا، يمكن أن نشير إلى بعضهم وبعض جهودهم؛ باختصار خلال العرض الآتي:

تنبيه:

سنكتفي بذكر عالم من كل قطر من أقطار المغرب الإسلامي، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، واختيارنا سيكون مبنياً على عدة اعتبارات؛ منها: الانجازات العلمية والشهرة، وتلقي الناس لعلمهم بالقبول، وكما هو معلومٌ فإنَّ علماء كبار، يمكن أن يطلق عليهم لقب المجدد في الفقه المالكي؛ ولهم إنجازاتٌ علميَّةٌ كبيرةٌ سواء على صعيد المدرسة المالكيَّة؛ أو في العالم الإسلامي بشكل عام؛ ستفوتنا الإشارة إليهم، لأن الإحاطة بعلماء المالكية من المغاربة؛ والذين أسهموا بتراث زاخر في تاريخنا المعاصر؛ أمرٌ لا سبيل إليه في هذه الورقات المتواضعة، وحسبنا الإشارة إلى بعضهم، فمن أمسك طرف الثوب أمكنه تحسُّس خامة نسيجه، ومتانة سبكه، وجودة صنعه، وعلى هذا ندندن وبالله التوفيق .

ومن علماء المالكية الذين اشتهروا في بعض بلاد المغرب الإسلامي في أيامنا هذه؛ ما يلي:

أولاً: في ليبيا- (الصادق بن عبد الرحمن الغرياني):

ولد الشيخ الصادق الغرياني بتاريخ 1942/12/8م، وتخرج من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن علي السنوسي بالبيضاء سنة 1969م، وتحصل على الماجستير من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، سنة 1972م، ثم الدكتوراه من نفس الجامعة سنة1979م، وكان عنوان رسالة الدكتوراه: (الحكم الشرعي بين العقل والنقل)، وللشيخ رسالة أخرى

1- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2003 م، 70/2، أثر رقم/751 .

2- المحجة، المذهب المالكي وتطوره بسنة التجديد- الأخيرة، 17 مارس 2006، العدد 252 ، أنظر: الرابط http://almahajjafes.net/2006/03comment-4324 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/14 م .

قدمها ونال بها شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة (أكسترا) في بريطانيا سنة 1984م، وعنوان الرسالة: (إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك)[1]، ألَّف الشيخ العديد من الكتب، وأثرى المدرسة المالكية والمكتبة الإسلامية بكتب ورسائل نعجز عن حصرها، ومن أشهرها: كتابه الضخم المجموع في خمس مجلدات بعنوان: (مدونة الفقه المالكي وأدلته)، الذي جمع فيه بين مختارات الفقه المالكي في مسائل العبادات والمعاملات المختلفة، والأدلة التي اقتبس منها المالكيَّة الأوائل تصوراتهم لمسائل الدين وأحكام الشريعة، وهو كتاب جامعٌ؛ سهل الأسلوب؛ جيد العبارة، يجمع ما بين الأدلة وأحكامها، وفي مدح مدونة الفقه المالكي للشيخ الصادق الغرياني؛ أثنى غير واحدٍ من أهل العلم؛ حيث ذكر بعضهم أنَّ الشيخ يطعِّم كتابه بالمسائل الموجودة المعاصرة؛ ويذكرها بطريقة رائعة جداً [2]، زد على ذلك كونه يُعدُّ من أهم مراجع الفقه المالكي في الجامعات الليبيَّة، وغيرها من جامعات المغرب وشمال أفريقيا، ناهيك عن جامعات أخرى في أقطار عدة من عالمنا الإسلامي .

للشيخ مؤلفات أخرى عديدة؛ كثيرٌ نفعها؛ تلقاها عامة الناس بالقبول، وذلك لأسلوب الشيخ الرائع الذي التزم فيه التسهيل، والاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة، وإذا ذكر الحديث الضعيف فإنه يذكره إذا لم يوجد حديث صحيحٌ في المسألة، ويذكره للإستئناس به، مع تبيين ضعفه، ومن هذه الكتب والمؤلفات: (الغلو في الدين، مظاهر من غلو التطرف وغلو التصوف)، و (فتاوى المعاملات الشائعة) و(فتاوى المرأة المسلمة)، (الأسرة أحكام وأدلة) ... وغيرها من الكتب، وقد اشتهر الشيخ وذاع صيته، وانتشرت كتبه في عامة أقطار العالم الإسلامي، وخاصة في شمال أفريقيا وبلاد المغرب الإسلامي بشكل أخص .

ثانياً: في تونس – (الحبيب بن طاهر) :

ولد الشيخ الحبيب بن طاهر بتاريخ : 1958/10/19م، نال الشهادة الجامعيَّة من معهد الوعظ والإرشاد سنة 1982م، ثم شهادة الأستاذية في العلوم الإسلاميَّة من المعهد الأعلى للحضارة الإسلامية بجامعة الزيتونة في تونس، من شيوخه الذين تتلمذ عليهم في علوم شتى: من أمثال– الشيخ: (عثمان العياري في القراءات)، والشيخ: (بلقاسم الخضر في الفقه) والشيخ: (مصطفى المؤدب في المواريث) كما كان ملازماً للداعية الفاضل الشيخ: (محمد الاخوة على امتداد عشر سنوات) وأخذ عنه الفقه بدراسة الكتب المعتمدة في المذهب مثل أقرب المسالك. وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وشرح الحطاب على مختصر خليل.. وغيرها من كتب المالكيَّة المعتمدة [3] .

---

[1]– أنظر: موقع التناصح: http://www.tanasuh.com/online/biography.php ، 1434 هجري– 2011م، تاريخ الزيارة: 2018/12/18م.

[2]– أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=RY5wbr28VLw ، إصدار مؤسسة الريان، تنزيل ابن الصميد 20 / Jun 2017م، تاريخ الزيارة 2018/12/18م .

3– منتدى الفقه الإسلامي ، وأصوله، فقه الإمام مالك بن أنس– رحمه الله– ومذهبه، من هو الحبيب بن طاهر ؟ مقال منشور بتاريخ: 2016/1/7م، مصدر الترجمة: الأستاذ الحبيب بن طاهر أنظر: http://www.aslein.net/archive/index.php/t-3349.html، تاريخ الزيارة: 2018/12/23م .

من مؤلفاته؛ كتاب الفقه المالكي وأدلته [العبادات. المباح. الأيمان والنذور. الذكاة. النكاح. الميراث] وهو بصدد إتمام البقية، وهو كتاب واسع النفع، يدرس في بعض الجامعات في المغرب الإسلامي، ومن مؤلفاته؛ كذلك تحقيق كتاب: (الاشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي)، وتحقيق كتاب: (ترتيب فروق القرافي وتلخيصها والاستدراك عليها، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري)، وتحقيق كتاب: (لباب اللباب. لأبي عبد الله محمد بن راشد القفصي)، ...وغيرها من الكتب النافعة [1] .

ثالثاً: الجزائر- (**الطاهر آيت علجت**):

هو من مواليد قرية ثاموقرة بني عيدل عام 1917م، حفظ القرآن الكريم في مسقط رأسه بزاوية جده: "الشيخ يحي العيدلي"، ودرس في زاوية: سيدي يحي العيدلي وزاوية: سيدي أحمد بن يحي أومالو؛ مبادىء العلوم العربية، ثم رحل إلى زاوية: بلحملاوي في العثمانية قرب قسنطينة، ودرس هناك حتى تضلع في العلم وبخاصة في الفقه المالكي؛ وعلوم اللغة والأدب، والرياضيات، وحضر بعض الدروس على الشيخ باديس في قسنطينة، ثم عاد إلى ثاموقرة، وتفرغ هناك للتعليم والتدريس والإفتاء، وأقبل عليه طلاب العلم والمعرفة من كل الجهات ما بين بجاية على البحر، والهضاب العليا في الداخل ومن حوض الصومام إلى جبال البابور، فأحدث ثورة في ميدان التربية والتعليم، وأصبح طلابه وتلاميذه يلتحقون أفواجاً بجامع الزيتونة في تونس للدراسة والتحصيل ويتفوقون، لأن نظام الدراسة الذي يطبقه في معمرة ثاموقرة كان متطوراً يتماشى مع النظام الزيتوني في تونس، ومع نظام معهد عبد الحميد بن باديس، ومعهد الكتانية بقسنطينة، فتخرج الكثير من طلبته، وتصدوا للتربية والتعليم في كل قرى المنطقة، وشاركوا في الجهاد الثقافي مشاركة فعالة ومؤثرة [2] .

من أهم مؤلفات الشيخ : شرح الرسالة لابن أبي زيد القيروان ، التي أقبل عليها الطلاب في الجزائر وكان لها قبول عند العام والخاص، وجعلت كثيراً من طلبة العلم يفدون عليه فرادى وجماعات لينهلوا من علمه؛ وامتدحه عدد من أهل العلم بالجزائر وغيرها من بلاد المغرب، ووصف بأنه من أهل العلم الذين يستجيبون لمتطلبات العصر ويواكبون الواقع، ويتجاوب مع المستجدات ويراعي ظروف الناس ويختار لهم ما يتناسب وحالهم [3] .

رابعاً: المغرب- (محمد الروكي) :

ولد الأستاذ العلامة الشيخ محمد الروكي بناحية فاس بالمغرب سنة 1953م، وتلقى تعليمه الأولي في الكتاب القرآني، وحفظ القرآن الكريم وجملةً من المتون العلمية، حصل على الإجازة العليا في الدراسات الإسلامية من جامعة القرويين بفاس سنة 1977م. وعلى شهادة الدراسات الجامعية العليا حول موضوع "القاضي عبد الوهاب وجهوده في

1- المرجع السابق للترجمة في نفس الموقع والصفحة .

2- أعلام الفكر و الثقافه في الجزائر المحروسة ، يحي بوعزيز ، دار الغرب الإسلامي، 1 /237 .

3- الشيخ العلامة الطاهر آيت علجت.. قامة علمية وفقهية تنير الجزائر والأمة الإسلامية، 10 / نوفمبر /2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=Q55cbJm9MlQ ، تاريخ الزيارة: 2018/12/27م .

الفقه المالكي" بكلية الآداب من جامعة محمد الخامس الرباط سنة 1987م، ثم شهادة الماجستير في قواعد الفقه المالكي من جامعة محمد الخامس بالرباط 1979م. وفي سنة 1992م حصل على دكتوراه الدولة في الفقه وأصوله في موضوع "نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء"(1) .

من المناصب التي شغلها: كان رئيساً لجامعة القرويين سابقاً، وكذلك عضواً بالمجلس العلمي الأعلى، وأستاذاً للفقه وأصوله بجامعة محمد الخامس بالرباط منذ سنة 1978م، وأستاذ القواعد الفقهية بالدراسات العليا بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء (سابقا)، وبجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس سابقاً، وأستاذ الفقه وأصوله بدار الحديث الحسنية بالرباط، وأستاذ الفقه وأصوله بجامع القرويين بفاس، وغيرها من الوظائف العلمية والإداريَّة، من مؤلفاته: كتاب: (نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء)، وكتاب: (قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف)، (المغرب مالكي لماذا؟)، (ثلاثة دواوين شعرية مخطوطة)، كما قام بنشر عديد من المقالات العلمية، وكذا الأدبية في مجموعة من المنابر الوطنية والدولية، زيادة على المشاركة في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية الوطنية والدولية [2] .

خامساً: موريتانيا- (محمد الحسن و لد محمد)؛ الملقب "الددو ":

وُلد الشيخ الددو نهاية شهر أكتوبر 1963م، في البادية التابعة لمقاطعة أبي تلميت، وبدأ دراسة القرآن الكريم في السنة الخامسة وأكمله قبل أن يبلغ العشر سنين؛ ودرس مبادئ العلوم الشرعية، و صحب جده الشيخ محمد عالي ولد عبد الودود- رحمه الله تعالى- ودرس عليه و لازمه حتى وفاته، تقلب في عدد من العلوم الشرعية ونهل من جده ودرس على خاليه محمد يحي ومحمد سالم ابني عدود، سجل في جامعة انواكشوط في كلية الحقوق، وشارك في مسابقة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية فجاء الأول فيها، كما جاء الأول في مسابقة القسم الجامعي لجامعة الإمام محمد بن سعود في انواكشوط ليلتحق به، و إثر مقابلة مع مدير الجامعة أثناء زيارة له لنواكشوط اتخذ قرارا بنقل محمد الحسن إلى الرياض مباشرة؛ وتحديد مستوى سجلته الجامعة في الرياض في المستوى الثالث ليكمل الدراسة فيها[3].

حصل على الماجستير بامتياز في نفس الجامعة وكانت رسالته عن "مخاطبات القضاة في الفقه الإسلامي"، أثنى عليه كثيرٌ من أهل العلم، وشهدوا له بالتمكن من العلوم الشرعية، وقوة الحفظ في القرآن الكريم والسنة المطهرة، والتبحر في الفقه والأصول؛ فضلا عن معرفة واسعة بلغة العرب وتاريخهم، وبالعلوم الكلامية والمنطقية ..شارك في عدد كبير من

---

[1] - سعيد الهرغي، ملتقى أهل الحديث، ترجمة شيخنا العلامة الأديب الأصولي، محمد الروكي، 2016/4/10م، أنظر: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=364424 ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م . وانظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمد الروكي، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م .

[2] - انظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمد الروكي، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م .

[3] - السيرة الذاتية للشيخ العلامة : محمد الحسن الددو، 21/ ديسمبر / 2014م، نظر: http://akjoujt.net/bk/index.php/helth/2260-2014-12-21-01-24-29.html ، تاريخ زيارة الصفحة: 26/ 2018/12م .

المؤتمرات الدولية ودرس وحاضر في أوروبا وإفريقيا، والعالم العربي، وآسيا وأمريكا، يرأس مركز تكوين العلماء في موريتانيا، وهو مؤسسة تمزج ما بين التعليم الموسوعي على طريقة المحاضر في موريتانيا وخصائص الجامعات الحديثة، وهو عضو في مجلس الأمناء لاتحاد علماء المسلمين [1] .

المطلب الثاني: العولمة وأحكامها عند المالكية:

تعد العولمة مصطلحاً حداثياً اختلف في تعريفه من عني بهذا المصطلح من علماء الاجتماع والمهتمون بالحداثة على عدة تعريفات، وأصل العولمة مشتق من مصطلح: (القرية الكونية)، وهو ما يعبر عنه باللغة الانجليزية بقولهم: (Global Village)، ومن هذه التعريفات: ما اختاره الفيلسوف الغربي: (رواناالد روبرتسون) فيقول: "هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والجماعات بهذا الانكماش"[2]، والانكماش المقصود منه التقارب بين البلدان المجتمعات، ومن التعريفات أيضاً: ما اختاره (انتوني جيدنز)؛ حيث قال: "مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج"[3].

وهذه التعريفات الغربية تظهر العولمة بمعناها من وجهة النظر الغربية، ولعل ظاهرها يوحي بالمنظور الإيجابي فقط للعولمة ولا يتطرق لمعايبها، وهذه المعايب والمثالب قد أشار إليها بعض المفكرين المسلمين، على سبيل المثال؛ يُعرِّف صادق جلال العظم العولمة بقوله: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وفي ظل سيطرة نظام عالمي غير متكافئ"[4]، أما وليد عودة فقد عرفها بالقول: "هي موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم، لا تتقيد بحدود وضوابط ولا يمكن التحكم بها"[5].

ومن هنا نرى حجم التخوفات التي أبداها بعض الكتاب والمفكرين العرب من المساوئ المحتملة التي قد تنجم عن العولمة، وهي بمجملها تركز على التغيرات الأيدولوجية السلبية التي قد تسببها العولمة من خلال التقارب الكبير واللامحدود الذي تحدثه بين الغرب والشرق؛ وما ينجم عن ذلك من تأثيرات فكرية واجتماعية ونفسية وغيرها قد تؤثر في الأمة على الأمد البعيد، وتأثيراتها التي قد تنعكس سلباً على البيئة الدينية والأخلاقية، وكما هو معلومٌ فإن فقهاء المالكية وخاصةً في المغرب الإسلامي، كانت لهم فتاوى خاصة في هذا الشأن، تناولنا بعضها في العرض الآتي:

---

1 – السيرة الذاتية للشيخ محمد الحسن ولد الددو، Twture، 23 / سبتمبر/ 2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=uYnK-5jB67c ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/26م .

2– العولمة والخيارات العربية المستقبلية، عبد العزيز المنصور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد/25، العدد الثاني/ 2009م، ص262.

3 – المرجع السابق، ص262 .

4– "ما هي العولمة ؟" ، صادق جلال العظم، مجلة الطريق، بيروت، العدد 4 تموز 1997م، ص34.

5– "التطورات الاقتصادية العالمية واتجاه العولمة"، مجلة أوراق اقتصادية، بيروت، العدد 13 أيلول 1997م، ص193 .

نماذج من فتاوى المالكيَّة في قضايا العولمة:

لقد شكّلت قضايا العولمة وما يتعلق بها من أحكام؛ تحدياً كبيراً واجهه علماء المسلمين، والمدرسة المالكيَّة لم تكن بمعزلٍ عن هذا التحدِّي؛ بل لقد كانت أحد أهم الأقطاب في المنظومة الإفتائيَّة لعلماء المسلمين، وذلك لعدة اعتبارات؛ منها:

- أنَّ المغرب الإسلامي أحد أهم الأقاليم الإسلامية التي غزتها العولمة في تاريخنا المعاصر، فاحتاج الناس للفقهاء ليفتوهم في قضاياها المتنوعة والمعقدة .
- كان ولا يزال المذهب المالكي بين مدارس أهل السُّنَّة؛ الأكثر استجابةً لفقه الأحوال والمناسبات، وفقهاؤه توسعوا في مسائل الفقه توسُّعاً محوطاً بقواعد الكتاب والسُّنة والقياس والتَّصور السليم، وبعضهم يسميه:"الاتجاه النوازلي"، ويقولون إن هذا خط انفرد به علماء المالكيَّة في المغرب الإسلامي عن غيرهم، فكثيراً ما يقولون: "نزلت نازلة، أو وقعت، أو حدثت، و هذا لا شك أن له ارتباطا بتأثرهم بمنهج الإمام مالك– رحمه الله تعالى– في باب الإفتاء"[1] .

ومن هذا المنطلق؛ لم يكن المالكية في زماننا بمعزل عما يحدث في العالم، وتبيين الأحكام فيما يَـفِـد من أفكار، وما يُصدَّر إلى العالم الإسلامي من عادات ومراسم، وما يستجد من معاملات؛ وعلى سبيل المثال:

قضايا الانتخابات وما يعرف عند الغرب بالديمقراطية:

في هذه المسألة بالذات تبيَّنت قوة الفقه المالكي واستيعابه للواقع، وذلك لأنها مسألة خطيرةٌ تتعلَّق بأنظمة الحكم، وكما هو معلومٌ فإن الغرب يتشدَّق دائماً بأنه مهد الحضارة، وراعي الحريَّات، وساعدهم في ذلك حالة الركود السياسي التي تعاني منها المناطق العربيَّة والإسلاميَّة، وحياة الهيمنة السلطوية التي تعيشها الأمَّة؛ في إهمال واضحٍ وكبيرٍ لقواعد السياسة الشرعية النابعة من ديننا الحنيف، وبعد التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية عقب ما عرف بثورات الربيع العربي؛ أثيرت من جديد إشكاليات الحكم وقضايا الديمقراطية والاختيار الشعبي الحر للسلطات الحاكمة في البلدان الإسلاميَّة، وظهرت على السَّطح فتاوى التكفير والتحريم لخوض الانتخابات؛ على غير بصيرةٍ من دين؛ ولا درايةٍ بالواقع؛ ممَّن ينسبون أنفسهم للعلم والعلماء!، فدعت الحاجة إلى الرجوع إلى الخط الوسطي في مسائل الحكم والتحكيم؛ وكان المالكيَّة على رأس العلماء الواقعيين الذي يجرون مسائل الفقه بما يتناسب مع ظروفها ومناسباتها، وأماطوا اللثام عن رصانة مدرستهم وتمكنها من فقه الواقع، وأصالتها وقدرتها على التجديد، بما يؤكد صلوحيَّة هذا الدين لكل زمان، واستيعابه لكل القضايا أينما كانت، ومن الأجابات من علماء المالكية عن هذه المسألة؛ ما نقل عن الشيخ الصادق الغرياني: .... يكثر غير الخيريين إذا امتنع الخيرون، الناس يحرصون بطبيعتهم على البحث عن الأصلح، ...واختلفوا في الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم، والوارد في القرآن هو الأمر بالشورى؛{وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} [آل

[1]– ندوة فقه النوازل في الغرب الإسلامي، شعبة الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن الطفيل بالقنيطرة، المغرب الأقصى، وم الأربعاء 18 ذي الحجة 1421هـ / 14 مارس 2001م، حوار : محمد التمسماني وتوفيق العلبزوري، أنظر الموقع: http://www.feqhweb.com/vb/t3243.html ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/21م .

عمران/159] وقال أيضاً:{ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[سورة الشورى/38]، ثم قال: والآية الأولى الخطاب فيها لعموم المسلمين، والثانية مدح لعموم الأنصار، وإن كان أهل الذكر والفضل هم المعنيّون أوّليا بهذا الخطاب دون شك، والنبي- صلى الله عليه وسلم- كان يقول عندما يشاور أصحابه: "أشيروا علي أيها الناس"[1] فعمّ في الخطاب ولم يخصص ، ولا شك أن هناك آلافاً ممن يشتركون؛ تتوفر فيهم شروط العدالة ويصدق عليهم أنهم أهل الحل والعقد ...، ولما سئل عن الديمقراطية وعلاقتها بالانتخابات؛ أجاب: "لا بد في الحوار أن تُحدّد المصطلحات ويضبط موضع النزاع، حتى لا يتكلم أحد الأطراف عن شيء، ويتكلم الآخر عن شيء غيره فتضيع الحقيقة، فالديمقراطية بمعناها العلماني، وهو تحكيم غير شرع الله، ليست هي التي يصوت عليها الخيرون في هذه الانتخابات، والخيرون يدخلون الانتخابات لتكون لهم الأكثرية، ولتكون لهم القدرة على أن يولى خيارهم وحينها يقدرون على تحكيم شرع الله..."[2] .

مناقشة الأصول الشرعية التي استدل بها الشيخ الغرياني:

- أولا: كان كلام الشيخ في هذه المسألة مقتبساً من الكتاب والسنة وعمل السَّلف الصالح، ولا شكَّ أن الشورى وما يندرج تحتها من أحكامٍ مبدأٌ أصيلٌ جاءت به شريعتنا الغراء، لكن الذي أشكل على أنصاف المتعلمين ومن نحا نحوهم من أدعياء العلم، هو تسمية هذا المصطلح بـــ"الديمقراطية" .
- ثانياً: هذا المصطلح بمفهومه الغربي لا يعنينا نحن المسلمين، فديمقراطية الغرب التي تعني: " الحرية المطلقة بدون ضوابط" ليست هي المقصودة من كلمة الشورى التي تواتر العمل بها في شرعنا الحنيف، فالديمقراطية ليس تعبيراً حرفيا عن مبدأ الشورى، ولا الشورى تعبيرٌ عنها؛ وإن استخدمت في الدلالة عليها، فلا مشاحة في الاصطلاح كما يقول علماء الأصول[3].
- ثالثاً: إذا قلنا بأن الذهاب للانتخابات محرمٌ بحجة تسمية ذلك بالديمقراطية! ؛ فإنه سيفوت على الناس خيرٌ كثيرٌ، ويحرموا من التصويت للأكفاء من الناس، ويتولى المناصب أرذل الناس وسَقَطُهم، وهذا لا قائل به في شرعنا الحنيف، وإذا أحجم الأخيار عن الإدلاء بأصواتهم وتصدَّر أهل العُجر والبُجر؛ فإنه سينتج عن ذلك مفسدة عظيمةٌ وسيعم الفساد أرجاء البلاد، ولا ينفع الصلحاء صلاحهم، إذا قادهم أهل الباطل، وتأمَّر عليهم السفهاء واللصوص .
- رابعاً: من قال إن كل ما يأتي من الغرب شرٌّ فعليه مراجعة كلامه، فالأخذ بأسباب العلم والاستفادة من الخبرة التجريبية المادية للآخرين لا علاقة لها بالدين، وقد ثبت أن أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم-

---

1- الحديث مذكور بلفظه في سيرة ابن هشام، 616/1، وبمعناه في صحيح مسلم وابن حبان وغيرهما، ولفظ ابن حبان؛ من حديث أنس بن مكالك- رضي الله عنه-: "عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم شاور الناس أيام بدر فتكلم أبو بكر فضاف عنه ثم تكلم عمر فضاف عنه فقال سعد بن عبادة : يا رسول الله إيانا تريد ؟ لو أمرتنا أن نخوض البحر لخضناه أو نضرب أكبادها إلى برك الغماد لفعلنا.... الحديث" صحيح ابن حبان، حديث رقم/ 4722 .

2- مطوية للشيخ الصادق الغرياني، حوار من يحرم الانتخابات، تاريخ الإضافة: 2012/5/24م، أنظر: http://www.tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=5236 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/23م .

3- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1997م، 411/1 .

استفادوا من خبرات أهل فارس في كتابة الدواوين[1]، وكان أول من دون الدواوين عمر بن الخطاب رضي الله عنه- فلا حرج في الاستفادة من الغير وإن كانوا غير مسلمين؛ فيما لا يمس ديننا، ولا ينال من ثوابتنا، وهذه الحكمة التي أمر الله تعالى عباده بأخذها من المسلمين ومن غير المسلمين.

حكم متابعة صفحات التواصل الاجتماعي: (**Facebook**، **Twitter** ...):

كان لبعض علماء المالكية المعاصرين- حفظهم الله- موقف إرشاديٌّ في حكم استعمال صفحات التواصل الاجتماعي والانترنت، وغيرها التي جعلت العالم قريباً من بعضه، ومكنت الناس من التواصل ومتابعة كل جديد من أقصى الأرض إلى أقصاها، ومن علماء المالكية الذين تكلموا في ذلك، الشيخ: محمد الحسن الددو، وكان مما قاله: بالنسبة لشبكات التواصل الاجتماعي يجوز الاشتراك فيما كان منها نافعا، وما كان ضاراً غير نافع لا يجوز الاشتراك فيه، ويحرم فيها ما يحرم في غيرها من الأمور المنهي عنها كنشر المحرمات: كـ: "الغيبة والنميمة والصور الخليعة والكلام القبيح والرياء والسمعة والذم بغير حق، ومثل ذلك نشر كل ما يثير الشحناء والبغضاء بين الناس وهذا كله محرم لا يحل للإنسان أن ينشره ولا أن يشترك في شبكة[2]، مخصصة له، أما ما هو نافع فبحسب درجة ذلك النفع فإذا كان علم ينتفع به فرض عين يجب ذلك عينا؛ وإذا كان فرض كفاية فهو على الكفاية؛ وإذا كان دون ذلك يكون مندوبا أو نحو ذلك .

التسوق الشبكي واستخرج الفيزا كارد:

كما هو معلومٌ فإن قضايا المال؛ تعد من أهم مسائل العولمة شيوعاً، لأن المال الأجنبي: (الدولار، واليورو،...وغيرهما) هي العملات المتداولة في خارج البلاد الإسلامية، والمسلم- سواءٌ أكان من بلاد المغرب الإسلامي؛ أم من غيرها- لا غنى له عن استعمال الأوراق النقدية الأجنبية، أو ما يعرف بالفيزا كارد، وكذلك عرض السلع وبيعها؛ أصبح يتم عن طريق شبكات الانترنت، لذلك احتاج الناس إلى بيان الأحكام في هذه المسائل، وكان لعلماء المالكية- حفظهم الله- دورٌ بارزٌ في بيان أحكام هذه المسائل، ومن فتاويهم في هذا الشأن:

- حكم استعمال الفيزا وشحنها: يقول فضيلة الشيخ حمزة أبو فارس: "من حق المواطن الذي تمنحه الدولة البطاقة المصرفية بعد تقديم أوراق معينة- سواء احتاج هذه البطاقة من أجل الدراسة أو العلاج- أن يستعمل

1- كلمة دواوين وديوان الأرجح أنها ليست عربية، وقد أحدث عمر- رضي الله عنه- الدواوين لما رأى كثرة الاموال التي ترد عليه، وأمر ثلاثة من كتاب قريش وهم عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم فكتبوا ديوان العساكر الاسلامية على ترتيب الانساب مبتدئا من قرابة الرسول وما بعد فالاقرب فالاقرب، أنظر- البداية والنهاية لابي الفداء اسماعيل بن كثير ، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، طبعة جديدة محققة الطبعة الاولى، 1988م، 151/7، وانظر: تاريخ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار الكتب العلمية، سنة، 1996م، بيروت، ص142.

2- محمد الحسن الددو، في بيان أحكام مجموعات التواصل الاجتماعي وحكم الاشتراك فيها، أنظر: قسم الفتاوى، موقع الشيخ محمد الحسن الددو، الصفحة: http://dedewnet.com/index.php/fikh-fatwa.html?view=media&id=2262 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/26م.

هذه البطاقة خارج البلد لقضاء شؤونه، – وسواء منحت الدولة البطاقة لعامة الناس– يجوز له أن يخرج بها ويستثمرها، لكن لا يجوز له بيعها لآخر، ولا يجوز له أن يكلف بها شخصاً ليقسم النقود معه، لا يصلح ذلك [1].

- حكم استعمال خدمة سداد في الشراء الاكتروني: وقد صدرت الفتوى عن الهيئة المركزية للرقابة الشرعية؛ بشأن الحكم الشرعي في خدمة سداد للدفع الاكتروني، حيث استعرضت الهيئة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي الضوابط والتعليمات الخاصة بخدمة سداد للدفع الاكتروني عبر الهاتف المحمول والخاصة بالمحفظة الاكترونية، وما تداولته اللهيئة في اجتماعها بتاريخ: 2018/10/23م، 2018/11/6م، 2018/11/21م، وقد خلصت اللجنة إلى القول: وبالرجوع إلى القواعد الشرعية؛ التي تقضي بأنَّ الأصل في العقود الإباحة، والحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة؛ وبعد الاجتماع مع المسؤولين في هذه الخدمة، أصدرت الهيئة قرارها بتاريخ: 13/ربيع الأول/ 2440هـ، الموافق لـ: 21/ نوفمبر / 2018م، بأن: التعامل بخدمة سداد وفقاً للضوابط المنظمة لها الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وشركة سداد، وأن شركة سداد تعد وسيلة وفاء وليست وسيلة إقراض وائتمان؛ ولا تستخدم إلا في حدود رصيد الزبون؛ ولا تتضمن صلاحية السحب النقدي؛ الأمر الذي يترتب عليه انتفاء شبهة الربا والصرف المؤخر ...[2].

المستند والأصل الشرعي الذي استندت إليه هيئة الرقابة الشرعية:

لقد رأينا هيئة الرقابة الشرعيَّة؛ وهي التي تضم عدداً من علماء الفقه المالكي؛ متفاعلين مع هذه المسائل التي تستجد في المعاملات النقديَّة التي تعتبر عصب النظام العولمي الجديد، وأساس التقارب الفضائي والسياسي والاجتماعي، ولم يكونوا حبيسي التقليد، بل استجابوا لفقه الواقع ومضوا على سنة التجديد التي تقتضيها الظروف والأحوال، وتتماشا مع روح الدين وأصول الشريعة .

وقد استندت الهيئة لعدة أصول شرعية منها:

- أولاً: إن الربا بمعناه: الزيادة على القرض نظير الأجل، أو "بيع قليل بأكثر منه إلى أجل وهو عين الربا"[3]، لا ينطبق على معاملة "بطاقة سداد" فهي تعد وسيلة وفاء وليست وسيلة إقراض وإئتمان، فلا تستخدم إلا في حدود رصيد الزبون، ولا تتضمن صلاحية السحب النقدي، الأمر الذي يترتب عليه انتقاء شبهة الربا والصرف المؤخر[4] .

---

[1]– الشيخ حمزة أبوفارس، بطاقة الفيز واستخراج الدولار لبيعه، هل هو جائز، 7/ NOV /2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=JMjt96jZqD4 ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/26م .

2– قرار الهيئة المركزية للرقابة الشرعية؛ بشأن الحكم الشرعي في خدمة سداد للدفع الاكتروني، صدر في طرابلس عن الهيئة المركزية بمصرف ليبيا المركزي، 13/ ربيع الأول/1440هـ، عين ليبيا، 29 / نوفمبر / 2018م، أنظر: هيئة–الرقابة–الشرعية–بالمصرف–المركزي، https://www.eanlibya.com/ ، تاريخ الزيارة: 2018/12/30م .

[33]- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله **الخرشي** المالكي، دار الفكر للطباعة، بيروت، **79/4** .

[4]- المرجع السابق " قرار الهيئة المشار إليه بشأن الحكم الشرعي في خدمة سداد للدفع الاكتروني" .

- ثانياً: يرى علماء الأصول أن: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة"[1]، و "الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة"[2]، وقد رأت اللجنة أن هذه المعاملات وأضرابها لا غنى عنها في تعاملات الناس اليوم .

- صور التسوق الشبكي: يقول الشخ محمد الحسن الددو، صوره كثيرةٌ، والمباح منها هو أن يكون الإنسان سمساراً لبضاعة معينة فهو يشتريها لنفسه لحاجته إليها ولا يشتريها من أجل مجرد التشجيع الذي سيعطى عليها؛ بل يشتريها ليستعملها ثم هو يدل الآخرين عليها؛ فإذا جاء بواحد كان له نقطة وإذا جاء باثنين، وهكذا بعشرة... بمائة، وكل واحد من أولئك أيضا له نقطة إذا أتى بزبون، وهكذا... هذه لا حرج فيها، لأنها بمثابة السمسرة والدلالة على البضاعة، وهي نفع يصل إلى منتج البضاعة و"من أسدى نفعا إلى غيره حيث لا يجب عليه فله أجرة المثل"، وأجرة المثل إذا كان الشيء متفقا عليه من قبل فإن المتفق عليه يغني عن أجرة المثل.

المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي وضوابطه عند المالكية:

التقدم التكنولوجي والصناعات التقنية بما لها من فوائد للناس صارت واقعاً لا مناص منه، ومع كثرة فوائدها ونفعها إلا أنَّ بعضها تشوبه المحاذير الشرعيَّة ويمكن أن يجلب مفاسد لا حصر لها؛ ومن أمثلة المستحدثات التكنولوجيَّة التي أثارت جدالاً ونقاشاً بين علماء المسلمين، وكان لعلماء المالكيَّة منها موقف واضحٌ بيَّن رسوخ هؤلاء العلماء؛ وسعة فهمهم وبعد نظرهم؛ فمنها على سبيل المثال: التلفاز الذي أثار نقاشاً في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وما ألحق بالتلفاز كجهاز الاستقبال من الأقمار الصناعية؛ المسمى "بالستلايت أو رسيفر: (Receiver)"، ومن بعده الانترنت والهاتف المحمول، وغيرها من المستحدثات، ويمكن أن نعرض بعض أقوال علماء المالكيَّة وردودهم على غيرهم من علماء المذاهب الأخرى باختصار في العرض الآتي:

التلفاز والساتلايت وما ألحق بهما:

أثار اقتناء التلفاز في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي جدلاً واسعاً بين العلماء، فقد ذهب بعضهم إلى تحريمه، وبعضهم اعتبره شيطاناً دخل بيوت المسلمين، والحق أن للتفاز فوائد ومضار؛ بحسب استخدامه وطبيعة المستخدم وغرضه، ومن علماء المالكية المعاصرين الذين تكلموا عن ذلك: الشيخ عيسى الفاخري- رحمه الله-[3] حيث قال: كنت من أوائل الذين اقتنوا التلفاز في مدينة أجدابيا بـليبيا، فصار بعض المشايخ يحذرُون مني ويقولون هذا الشيخ

1- شرح القواعد الفقهية للزرقاني، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا. المتوفى 1357 هـ، دار القلم، 119 .

2 – البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق : د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء – المنصورة – مصر، الطبعة الرابعة ، 1418هـ، 606/2 .

3- عيسى بلقاسم الفاخري: أحد علماء المالكية في شرق ليبيا، وهو من المعاصرين، وهو من خرجي جامعة الأزهر سنة 1940م، ومن الأساتذة الأوائل في جامعة الإمام محمد بن علي السنوسي الإسلامية في مدينة البيضاء في شرق ليبيا، ولد سنة 1904 وتوفي سنة 1999م .

العالم الأزهري يدخل الشيطان في بيته- يعني التلفاز-!، فجاءني أحد الأخوة وقال لي: ألا ترد عليهم ؟ فقلت لا، لن أرد عليهم، بل أتركهم، فسوف يأتي يوم ويقتنوه بأنفسهم، وهذا ما حدث بالفعل[1]،

الدليل والتأصيل الشرعي:

لقد كان الدليل الشرعي الذي استند إليه الشيخ عيسى الفاخري – رحمه الله- في هذه المسألة قائمٌ على الآتي:

- إن التحليل والتحريم لابد له من دليل يقوم عليه، فكما لا يجوز تحليل ما حرَّم الله إلا بدليل، كذلك لا يجوز تحريم ما أحل الله إلا بدليل، وذلك من باب قوله تعالى: {وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[النحل/ 116،117] .
- لقد كان نظر الشيخ في هذه المسألة إلى نية المرء من اقتنائه للتلفاز؛ وعمله به، وكما هو معلومٌ فـ"الأعمال بالنيات"[2]، وهذه القاعدة تعم كل شيء، قال في الذخير: " هذا الحديث يتناول سائر الأعمال"[3]، ولم يكن زمن مقدمات انتشار التلفاز من مفسدة راجحة، فقد كان عامة ما يبث فيه نشرات الأخبار وبرامج عامة .
- الطبيعة العلمية التي نشأ عليها شيخنا الفاخري قائمةٌ على استيعاب الفقه المعاصر، كونه عالمٌ مالكي الفقه، أزهريٌّ المنهج، وقد استفاد من تتلمذه على عدد من العلماء المعاصرين، كالشيخ: مصطفى المراغي [4]، والشيخ: أحمد حسن الباقوري، وغيرهم، وقد تأثر الشيخ بمناخ الأزهر الذي يميل علماؤه إلى تطوير الفقه الإسلامي وتجديد الخطاب الديني، ولهذا لما قدم الشخ برقة حاملاً معه هذه الأفكار؛ حاول ربط الماضي بالحاضر؛ والفقه المالكي بالواقع المعاش، لذلك قاد مدرسة التجديد للفقه المالكي في برقة، فأنشأ مجالس لقراءة المجلات والجرائد، وحث على التثقيف[5]؛ ولم ير بتحريم التلفاز وما شابهه من أجهزة؛ كالمذياع والفيديو وغيرها .

ومثال الذي حدث مع اقتناء التلفاز كمثال تعاملهم مع اقتناء الصحون اللاقطة لإشارات الأقمار الاصطناعيَّة، بل لعلَّ التحذير من الساتلايت كان أكبر وصوت المحذرين منه كان أعلى، ومن علماء السنَّة من غير المالكيَّة الذين حذروا

---

[1]- سالم فرج، الشخ عيسى الفاخري حياته ومنهجه، دار الفضيل، بنغازي، الطبعة الأولى، 2010م، ص189.

2- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة 1991م، حديث رقم/ 982، ص491 .

صحيح البخاري، باب: كيف كان بدء الوحي، حديث رقم / 1 .

3- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب، 1994م، بيروت .

4- محمد مصطفى المراغي (1945 - 1881) عالم أزهري وقاض شرعي مصري، شغل منصب شيخ الأزهر في الفترة من 1928 حتى استقالته في 1930 ثم تولى المشيخة مرة أخرى عام 1935 وحتى وفاته في ليلة 14 رمضان 1364 هـ الموافق 22 أغسطس1945 ، أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki ، محمد مصطفى المراغي، شيخ الأزهر، تاريخ الزيارة: 2019/1/17م .

[5]- الشيخ عيسى الفاخري حياته ومنهجه، ص152 .

من الدش أو الصحون اللاقطة؛ الشيخ العثيمين فقد كان له- رحمه الله- موقف متشدد في حرمتها؛ والتحذير من اقتنائها [1].

ولا شكَّ أن هذا التحريم كان منبعه الحرص وخشية الوقوع في المحذورات، وتغليباً للقاعدة الفقهيَّة التي تقول: "**درء المفاسد آكد من جلب المصالح** "[2]، ولكن هؤلاء العلماء الذين حرَّموا هذه المستحدثات التكنواوجية؛ ما لبثوا أن أحلوها بضوابط استخدامها في النفع؛ والتحرز من ضررها، لكن عدداً من علماء المالكيَّة كانت لهم نظرةٌ واقعيَّة من أول الأمر، فاعتبروا أنَّ التطور العصري أمر لا مناص منه، والتجديد سُنَّة ماضيةٌ إلى قيام الساعة، وحاجة الأمة تقتضي مواكبة العصر والاستفادة من التطور العلمي، لذلك كانوا يقولون إن التلفاز والدش ليس لهما علاقة بحل ولا حرمة، والنظر إنما يكون لنية المستخدم وعمله، فالتلفاز سلاح ذو حدين، كالسكين يمكن أن تسخدم في تقطيع الخبز وقطف العنب...، ويمكن أن ترتكب بها جريمة قتل، فارتباطها بنية المستخدم وعمله، لذلك كان موقف الشيخ عيسى الفاخري- رحمه الله- مختلفاً؛ بعد ظهور أجهزة الاستقبال من الأقمار الاصطناعية "الستلايت" وحدث حولها جدلٌ كبيرٌ، وتناولها بعض الخطباءُ على منابرهم تحذيراً من اقتنائها، وتفسيقاً، وتجريماً لمستخدمها؛ خاصَّة بعد صدور فتاوى من بعض علماء المملكة العربية السعودية بتحريمها؛ قال الشيخ عيسى الفاخري: يا أبنائي لا تكثروا من الجدال حول هذا الموضوع، هذه الأجهزة لا علاقة لها بحلٍّ ولا بتحريم، بل هي تعتمد على مستخدمها، إن استخدمها في الحلال وفي ما ينفع؛ فهي من الحلال، ولا بأس في استعمالها، وإن استخدمها فيما يضر وفي معصية الله، فهي كذلك، كالسكين يستعمل في الخير ويستعمل في الشر، وكالعنب تأكله طيباً رزقاً حلالاً، أو تحوله خمراً مسكراً خبيثاً، فأنت وما تختار [3].

الموبايل والكمبيوتر والانترنت وما يتعلق بها من أحكام:

تعد اتصالات الانترنت وأجهزة الموبايل والكمبيوتر؛ ثورة عصريَّةٌ في مجالات الاتصال، وأثرها يتعدى إلى النواحي الدينية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية ... وغيرها، وأضحت الأفراد والجماعات والدول لا تستغني عن هذه المستحدثات، وقوام عيشها واقتصادها وتواصلها قائمٌ على هذه المخترعات، ومن ناحيةٍ أخرى؛ فإن الضرر الذي قد ينجم عن الاستخدام السيء لهذه المخترعات وهذه الأجهزة على المدى البعيد قد يصل إلى حدٍ يصعب؛ بل يستحيل رده أو التحكم فيه، ناهيك عن الانحلال الأخلاقي والفساد القيمي الذي قد يحل بديار المسلمين، ومن هنا كان لابد من معرفة رأي الشرع في هذه المخترعات؛ ومعرفة السبيل للاستفادة منها دون التلوث بمضارها؛ وقد كان لعلماء المالكيَّة آراء مسددةٌ في هذا الصدد، ولم يقل واحدٌ من علماء المالكية المعاصرين بتحريم استخدام الانترنت

1-العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل، 29/15- 37 . ومثل رأيه في التلفاز، فقد كان نظره- رحمه الله- لتحكم رب الاسرة في الجهاز، فقال في أحد ردوده على بعض السائلين، إذا لم تضمن سيطرتك على التلفاز، فاشتري الكمبيوتر وضع فيه الأشرطة المفيدة، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=TKgE3t3TBNs . االعثيمين، مجموع فتاوى ورسائل، محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا الطبعة : الأخيرة - 1413 هـ .

2- الاعتصام للشاطبي، 262/1 .

3- الشيخ عيسى الفاخري حياته ومنهجه، ص168 .

بإطلاق، ولم يحرموا كذلك استعمال الموبايل والحاسوب، ولكن فتاويهم في هذا الصدد تركز أساساً على نية المستخدم وفعله، وكانت لهم فتاوى تصحيحية وتوجيهات في استخدام الانترنت أو الموبايل والحاسوب، ومنها على سبيل المثال:

- حكم قراءة القرآن الكريم للحائض من الحاسوب: سئل الشيخ الصادق الغرياني؛ السؤال الآتي: ما حكم قرأة القرآن للمرأة الحائض من الكمبيوتر سواء بنية ختمه او مجرد القرأة ؟
  الجواب: يجوز لها أن تقرأ من الجهاز لأن الذاكرة الالكترونية ليست مصحفا [1].

وقد أشار الشيخ الصادق الغرياني في هذه المسألة إلى الجهاز وما يتألف منه؛ على أنه ليس بمصحف، وذلك باعتبارين:

- الأول: الاعتبار اللغوي في تعريف المصحف، وهو لا ينطبق على الموبايل، ذلك أن المصحف المقصود بتحريم لمسه للحائض هو الكتاب المجموع فيه الأجزاء المكتوبة من القرآن الكريم، قال الأزهري: "وإنما سمي المصحف مصحفا لأنه أصحف؛ أي جعل جامعاً للصحف المكتوبة بين الدفتين" [2] .
- الثاني: المعروف أن مس المصحف لا يجوز للحائض، وقد أجاز جمهور المالكية للحائض إن خافت نسيان القرآن أن تلتجئ لمس المصحف، أما لمجرد القراءة فلا ما نع منها مطلقاً، لأن الحيض يمنع مس المصحف ولا يمنع القراءة ظاهرا؛ أو في المصحف دون مس، خافت النسيان أم لا [3] .

- التحذير من استخدام الانترنت فيما لايفيد وخاصة للشباب: ومن ذلك ما وجه به الشيخ محمد الحسن الددو لضرورة الحذر من مضلات الفتن التي قد تستهوي الشباب فيما يفد من صور وأفلام خليعة على مواقع الانترنت، مذكراً لهم بقوله تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [النور:63].
- استعمال الموبايل في الفتن: وقد حذر عدد من علماء المالكية من الاستعمال السيء للهاتف النقال للشباب، كاستعمال بعضهم له في تخزين الصور المحرمة التي تثير غريزة الشباب، وكذلك في التواصل مع النساء الأجنبيات، وخاصة بعد انتشار برامج التواصل فيما يعرف بـ " الواتزاب ، الفايبر، والتويتر ... وغيرها، ومن العلماء الذين حذروا من ذلك الشيخ سعيد الكملي في المغرب الأقصى، وكذلك الشيخ حسن الكتاني، وقد منعت بعض المحاكم في بلاد المغرب الإسلامي؛ وحذَرَت استعمال النقال في المؤسسات التعليمية؛ خوفاً من هذه المحاذير، كما أصدر قاضي الأسرة بالمحكمة الإبتدائية بسوسة قرارا يمنع استعمال الهواتف الذكية في المؤسسات التربوية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية[4] .

1- موقع الشيخ الصادق الغرياني، قراءة القرآن من الحاسوب، 27/ سبتمبر / 2009م، أنظر: https://www.sadiqalghiryani.ly/fatwa/3074 تاريخ الزيارة: 2018/12/30م .

2- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، باب: صحف، 186/9 .

3- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله **الخرشي** المالكي، دار الفكر للطباعة، بيروت، 209/1 .

4- صدر هذا المقال بالنسخة الورقية للشروق - تاريخ النشر : 25/11/2018 ، أنظر سوسةقاضي-الأسرة-يمنع-استخدام-الهواتف-الذكية-بالمدارس-والمحاضن، وانظر: http://www.alchourouk.com/article ، تاريخ الزيارة: 2018/12/31م .

هذه الامثلة وغيرها توضح أن علماء المالكيَّة كان لهم موقف من هذه المخترعات التقنية والتكنولوجية، فلم يحرموها بإطلاق، وإنما كان توجيههم بالاستفادة منها قدر المستطاع، وإذا تبين أن مقتنيها يريد استعمالها في المفاسد، فإن حكم التحريم كان هو المقدم، كما سبقت الاشارة إليه في بعض فتاويهم .

المطلب الرابع: فتاوى مختارة لبعض مالكية الغرب الإسلامي في مسائل معاصرة :

- ما حكم التواصل بين الرجل والمرأة عن طريق الانترنت لغرض الزواج؟ سئل الشيخ الصادق الغرياني: ما حكم مواقع الزواج الموجودة عن طريق الانترنت؟ وإذا تعرفو على بعضهما عن طريق الانترنت وحصل الزواج هل يجوز مع العلم ان لا يكلمون بعضهم مباشرة الاعن طريق الايميل...؟
- الجواب: من أراد الزواج فليأت البيوت من أبوابها، ويتقدم إلى أهل الفتاة بعد السؤال عنها وعن أهلها، ولا يشتغل بعلاقات ومراسلات مع الفتاة مباشرة من وراء أهلها[1].

– ومعلومٌ أنه قد حصلت مفاسد عظيمة بسبب التعارف الشبكي على صفحات الفيس بوك والتويتر وغيرها، حيث أدى التواصل المفرط الذي تخطى الحجب ووصل إلى كل بيت، وغزا عقول الشباب وانبهرت به الفتيات؛ وذلك لقوة تأثير هذه البرامج الفضائية وسحرها وبريقها، وأدت سهولة التواصل إلى المواعدات بين الرجال والنساء ويسرت اللقاءات المحرمة، وعادةً ما يبدأ التواصل بحجة البحث عن الزوجة من الرجل، والبحث عن الزوج من المرأة، ثم تتطور العلاقة إلى اللقاءات المحرمة، ناهيك عن كلمات الغرام وعبارات الإثارة والفتنة التي يتناولها كل منهما مع الآخر، فتثير الغرائز وتوقع في الحرام، لذلك رأينا الشيخ الصادق الغرياني، ومن باب سد الذريعة للحرام؛ كيف كانت فتواه حاسمة، بحرمة التواصل وإن كان لغرض الزواج، ومن يرد الزواج حقاً فعليه أن يأتي البيوت من أبوابها .

- هل الكحول مادة طاهرة أم نجسة ؟ سئل الشيخ: محمد الحسن الددو الشنقيطي، عن حكم استعمال العطور التي فيها مادة الكحول، فأجاب: إن الكحول مادة مشكلة للخمر، بمعنى أنها وغيرها تتشكل منها الخمر، لكن ليست هي الخمر، وعلى هذا فليس حكمها حكم الخمر لا من ناحية النجاسة ولا من ناحية الحد، ولكن يحرم استعمالها فقط لما فيها من الإفساد والتخدير، وعلى هذا فالكحول في نفسه مادة طاهرة، ولا تكون مسكرة إلا إذا مزجت بغيرها؛ حتى يحصل الإسكار الذي يحصل بالخمر، وعلى هذا فالعطور التي فيها الكحول طاهرة، لكن لا يحل شربها لما في ذلك من التخدير أو الإفساد والترقيد فهي طاهرة [2].

- حكم التهنئة بأعياد الميلاد ورأس العام التي فرضت نفسها على الناس في أيامنا هذه؛ وشاعت عند عامة الناس: رأينا بعض علماء المالكيَّة المعاصرين يحذرون منها، ومن ذلك ما أفتى به الشيخ الصادق الغرياني،

1- المراسلات والتعارف عن طريق الانترنت لغرض الزواج، 20/ نوفمبر / 2008م، أنظر: https://sadiqalghiryani.ly/fatwa/2263 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/29م .

2- دروس للشيخ: محمد الحسن الددو الشنقيطي، المكتبة الشاملة الحديثة، 24/2، أنظر: https://al-maktaba.org/book/32590/239، تاريخ زيارة الموقع: 2018/12/21م.

متحدِّثاً عنها وذكر أن من المسلمين قبلوها طوعا أو كرها، وكأنها حقٌّ، مشيراً إلى الترويج والاحتفاء الإعلامي لهذه الظاهرة بين أبناء الأمة، وبيَّن أنَّ هذه التبعية من سلبيات التغريب، وأنها منزلق خطير،.. مبيِّناً أنَّ نصوصاً كثيرة من الكتاب والسنة، تبيِّن أنَّ أهل الكتاب من اليهود ومن سار في ركبهم قد ناصبوا الإسلام ودين الإسلام العداء منذ القدم، ويزعمون أنَّ رسول هذه الأمَّة- عليه الصلاة والسلام- سيتبع دينهم، ومن الأدلة التي ساقها؛ قوله تعالى:{وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ}[البقرة/ 145]، فقد كان اليهود يقولون: إن محمدا يتبع قبلتنا فيوشك أن يتبع ديننا، فأمره الله تعالى أن يتحول في الصلاة إلى الكعبة ويخالفهم، ومنها حديث ابن عمر عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قوله: "خالفوا المشركين"[1]، وفي الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: " لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبرٍ وذراعاً بذراعٍ حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال فمن !"[2]، [3].

- حكم نقل أعضاء الإنسان لأغراض طبية: أجاب الشيخ شمس الدين الجزائري بقوله: الشريعة تبيح نقل الأعضاء ولكن بشروط، والأصل في ذلك قوله- عليه الصلاة والسلام- : " من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل"[4]، وهذا عام يشمل التبرع بالدم وزراعة الأعضاء، فمن استطاع تقديم المنفعه لأخيه المسلم فليفعل [5].

الخاتمة:

أشرنا إلى بعض مساهمات علماء المالكيَّة وجهودهم في بيان الحكم الشرعي لبعض القضايا المعاصرة، وعرفنا أيضاً مكانة المذهب المالكي بين مذاهب أهل السنة في تاريخنا المعاصر، وأوردنا بعض فتاويهم في ما يستجد من أحداث؛ وذكرنا بعض آرائهم في قضايا العولمة؛ ومسائل التكنولوجيا، وقد اتضح بجلاء سعة علم المالكيَّة وفهمهم لواقع الناس وإجرائهم الفتاوى على مقتضيات الأدلة ومناسبات الأحوال، وهذا الخط الذي اعتمده المالكية منذ القدم؛ كان السِّمة البارزة في المذهب المالكي الذي مثل المنهج الوسطي من دون إفراطٍ ولا تفريط .

---

[1]-متفق عليه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة : الأولى 1422هـ، باب تقليم الأظافر، حديث رقم/ 5892، صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، باب خصال الفطرة، حديث رقم/ 259 .

2- صحيح البخاري، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم/3456 .

3- أنظر: فتوى الشيخ الصادق الغرياني: "الاحتفال برأس السنة وخسوف القمر" بتاريخ: 25/ محرم / 1431، الموافق: 1/10/ 2010م، أنظر الموقع: http://www.tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=3499، تاريخ الزيارة: 12/21/ 2018م .

[4]- صحيح مسلم، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، حديث رقم/ 2199 .

[5]- النهار tv ، 9 / OCT / 2017م، الشيخ شمس الدين، الشريعة الإسلامية تبيح زراعة الأعضاء لكن بشروط، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=g7oEhfPFp6M ، تاريخ الزيارة: 29/ 12/ 2018م .

ورأينا كيف يتشدَّدُ المالكيَّة مع أهل التفريط، حتى لا يعبثوا بأحكام الشرع، وكيف يوازنون بين بين الضرورات العصرية والحدود الشرعيَّة لتتحق مقاصد الشريعة وتراعى حوائج الناس الضرورية والحاجيَّة والتحسينيَّة، وشكَّل الواقع والممارسة لحياة الناس خبرةً زائدةً أثرت المذهب المالكيَّ وجعلته عمدةُ مذاهب أهل السُّنة في احتواء المستجدات ومعالجة النوازل بما تستحقها .

وقد لمحنا من خلال هذا البحث المتواضع نقاط ضعفٍ في هذه الثروة الطائلة من المعارف العصريَّة التي أسهم فيها جمٌّ غفير من علماء المالكيَّة، ونعتقد أن مردَّ ذلك يرجع إلى ضعف الدعم الذي تقدمه الحكومات في بلدان المغرب الإسلامي لترسيخ المذهب المالكي وتشجيع علمائه والدارسين له والمهتمين بتأطيره ووضع قواعد للفقه المالكي المعاصر، خلافاً لما يتلقاه علماء المشرق من دعمٍ حكوميٍّ وإنفاق بسخاءٍ على إنتاجاتهم العلميَّة، الأمر ساهم في إضعاف المذهب المالكي لصالح غيره من مذاهب أهل السُّنة، ونحن لا نقول هذا على سبيل التحيز لمالك ومذهبه ضدَّ غيره من المذهب والأئمة المعتبرين، ولكن هذا الإضعاف للمالكيَّة في المغرب؛ قوَّى بعض التيارات التي تدَّعي الانتساب لأهل السُّنة والجماعات؛ ولكنها كانت سبباً في نشر الفرقة؛ ونشوء بعض الجماعات والتيارات المتطرفة، خلافاً لما عليه أئمة المذاهب- عليهم رحمة الله- .

التوصيات:

في ختام هذه الورقة البحثية المتواضعة؛ نوصي بالنقاط الآتية:

1- جمع فتاوى علماء المالكية المعاصرة وخاصة في مسائل العولمة والتكنولوجيا .

2- تضمين هذه الفتاوى في كتب ومجامع؛ لتتتبَّع القواعد والأدلة التي توصل بموجبها علماء المالكية في زماننا لإصدار هذه الفتاوى، ومناطات أدلتها، وجعلها قواعد وأصولاً تؤسس للمذهب المالكي المعاصر.

3- مخاطبة الحكومات في غرب وشمال أفريقيا لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمدرسة المالكية؛ لتقوم بدورها كما ينبغي: دينياً ، وسياسيًّا ، واجتماعيّاً ... لتصحيح المفاهيم التي انحرفت بسبب إضعاف دور المدرسة المالكية في المغرب الإسلامي .

4- عقد ندوات ومؤتمرات تركز على الفكر المالكي المعاصر وسبل النهوض به .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: المصادر والمراجع المكتوبة :

1. إبراهيم اليعقوبي الحسني، فقه العبادات، مطابع الشام، دمشق، 1405 هـ .
2. أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م .
3. أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تهذيب: محمد بن جلال الدين المكرم (ابن منظور) وتحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1970م .
4. أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و افريقية و زهادهم و نساكهم و سير من أخبارهم وفضائلهم و أوصافهم، تحقيق :بشير البكوش – محمد العروسي المطوي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية 1994م .
5. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1344هـ.
6. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبه .
7. أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، دار الكتب العلمية .
8. أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ.
10. ابن كثير أبو الفداء اسماعيل بن كثير ، البداية والنهاية، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، طبعة جديدة محققة الطبعة الاولى، 1988م .
11.
12. أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية.
13. أحمد عبد الحليم بن تيمية، صحة أصول مذهب أهل المدينة ، مطبعة الإمَام ، مصر .
14. أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية.
15. الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته" مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، 2002م .
16. القاضي عياض، ترتيب المدارك للقاضي عياض، دار الكتب العلمية 1998م .
17. الوردي زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، سنة، 1996م، بيروت .
18. خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي،الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م .
19. سالم فرج، الشخ عيسى الفاخري حياته ومنهجه، دار الفضيل، بنغازي، الطبعة الأولى، 2010م، ص189.
20. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، دار الفكر، الطبعة الأولى 1975م.

21.الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون .
22.محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
23.محمد بن صالح العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا الطبعة : الأخيرة - 1413 هـ .
24.محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق:شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة 1993م .
25.محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
26.عبد الحليم الجندي، مَالِك بن أنس، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1960م .
27.مجلة دعوة الحق، العدد 223، أنظر: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5807 ، تاريخ الزيارة 12/15/ 2018م .
28.محمد عبد الحي الكتاني، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، دار الأرقم .
29.أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، 1388هـ .
30.محمد بن الحسن الفاسي ، الفكر السامي ، مطابع الدار البيضاء ، المغرب ، 1999 .
31.محمد يحيى بن عمر بن مختار الولاتي الشنقيطي، إيصال السالك في أصول مَالِك ، المطبعة التونسية، تونس، 1928م.
32.محمد عبد الغني الباجقني، الوجيز الميسر في أصول الفقه المالِكي، الطبعة الأولى، مكتبة الآثار القاهرة، 1968.
33.ياسر بن عجيل النشمي، تحقيق– لشرح إيصال السالك إلى أصول الإمَام مَالِك، لسيد أحمد الولاتي، رسالة ماجستير في أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2002م .
34.عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي،إرْشَادُ السَّالِك، الشركة الإفريقية للطباعة .
35.محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله بن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت ، 1973م .
36.جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2003 م .
37.عبد العزيز المنصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد/25، العدد الثاني/ 2009م.
38.صادق جلال العظم، "ما هي العولمة ؟" ، مجلة الطريق، بيروت، العدد 4 تموز 1997م .

ثالثاً: ندوات ومجلات ومواقع انترنت:

39.المحجة، المذهب المالكي وتطوره بسنة التجديد– الأخيرة، 17 مارس 2006، العدد 252 .
40. http://almahajjafes.net/2006/03comment-4324 ، تاريخ الزيارة: 12/14/ 2018م .
41.http://www.tanasuh.com/online/biography.php ، 1434 هجري– 2011م، تاريخ الزيارة: 2018/12/18م.

42. https://www.youtube.com/watch?v=RY5wbr28VLw ، إصدار مؤسسة الريان، تنزيل ابن الصميد 20 / Jun /2017م، تاريخ الزيارة 2018/12/18م .
43. منتدى الفقه الإسلامي ، وأصوله، فقه الإمام مالك بن أنس- رحمه الله- ومذهبه، من هو الحبيب بن طاهر ؟ مقال منشور بتاريخ: 2016/1/7م، مصدر الترجمة: الأستاذ الحبيب بن طاهر أنظر: http://www.aslein.net/archive/index.php/t-3349.html، تاريخ الزيارة: 2018/12/23م .
44. أعلام الفكر و الثقافه في الجزائر المحروسة ، يحي بوعزيز ، دار الغرب الإسلامي.
45. الشيخ العلامة الطاهر آيت علجت.. قامة علمية وفقهية تنير الجزائر والأمة الإسلامية، 10 / نوفمبر /2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=Q55cbJm9MlQ ، تاريخ الزيارة: 2018/12/27م .
46. سعيد الهرغي، ملتقى أهل الحديث، ترجمة شيخنا العلامة الأديب الأصولي، محمد الروكي، 2016/4/10م،
47. https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=364424 ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م . وانظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمد الروكي، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م .
48. https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمد الروكي، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/28م
49. السيرة الذاتية للشيخ العلامة : محمد الحسن الددو، 21/ ديسمبر / 2014م، نظر: http://akjoujt.net/bk/index.php/helth/2260-2014-12-21-01-24-29.html ، تاريخ زيارة الصفحة: 26/ 12/ 2018م .
50. السيرة الذاتية للشيخ محمد الحسن ولد الددو، Twture، 23 / سبتمبر/ 2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=uYnK-5jB67c ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/26م ..
51. مجلة أوراق اقتصادية،"التطورات الاقتصادية العالمية واتجاه العولمة"، بيروت، العدد 13 أيلول 1997م .
52. ندوة فقه النوازل في الغرب الإسلامي، شعبة الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن الطفيل بالقنيطرة، المغرب الأقصى، وم الأربعاء 18 ذي الحجة 1421هـ / 14 مارس 2001م، حوار : محمد التمسماني وتوفيق العلبزوري، أنظر الموقع: http://www.feqhweb.com/vb/t3243.html ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/21م .
53. مطوية للشيخ الصادق الغرياني، حوار من يحرم الانتخابات، تاريخ الإضافة: 2012/5/24م، أنظر: http://www.tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=5236 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/23م .
54. حمد الحسن الددو، في بيان أحكام مجموعات التواصل الاجتماعي وحكم الاشتراك فيها، أنظر: قسم الفتاوى، موقع الشيخ محمد الحسن الددو، الصفحة: http://dedewnet.com/index.php/fikh-fatwa.html?view=media&id=2262 ، تاريخ الزيارة: 2018/12/26م.
55. الشيخ حمزة أبوفارس، بطاقة الفيز واستخراج الدولار لبيعه، هل هو جائز، 7/ NOV /2016م، أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=JMjt96jZqD4 ، تاريخ زيارة الصفحة: 2018/12/26م .

56. مجلة دعوة الحق، العدد 223، على هذا الرابط: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5807 ، تاريخ الزيارة 2018/12/15م .

57. https://www.youtube.com/watch?v=TKgE3t3TBNs

58. الاعتصام للشاطبي، 262/1 .

59. المكتبة الشاملة الحديثة، 24/2، أنظر: https://al-maktaba.org/book/32590/239، تاريخ زيارة الموقع: 2018/12/21م.

60. فتوى الشيخ الصادق الغرياني: "الاحتفال برأس السنة وخسوف القمر" بتاريخ: 25/ محرم / 1431، الموافق: 1/10/ 2010م، أنظر الموقع: http://www.tanasuh.com/online/leadingarticle.php?id=3499، تاريخ الزيارة: 12/21/ 2018م .

المحتويات

Abstract 2
الكلمات المفتاحية: 2
Keywords: 2
المقدمة 3
أهداف البحث: 4
إشكالية البحث: 4
خطة البحث: 5
المبحث الأول: المذهب المالكي بين التراث والتجديد : 5
المطلب الأول: بين يدي الإمام مالك ومذهبه: 5
أولاً: نسبه ومولده: 6
ثانياً: النشأة العلمية ومناقبه: 6
ثالثاً وفاته: 7
المطلب الثاني: المذهب المالكي وجذوره الشرعية في الغرب الإسلامي: 8
المطلب الثاني: مسيرة التجديد في المذهب المالكي وتحديات العصر: 11
المالكية وتحديات التطرف الديني: 12
المبحث الثاني: المالكية والموازنة بين الثوابت الشرعية والضرورات العصرية: 13
المطلب الأول: المذهب المالكي وتجديد الخطاب الديني: 13
تنبيه: 14
أولاً: في ليبيا- (الصادق بن عبد الرحمن الغرياني): 14
ثانياً: في تونس - (الحبيب بن طاهر) : 15
ثالثاً: الجزائر- (**الطاهر آيت علجت**): 16
رابعاً: المغرب- (محمد الروكي) : 16
خامساً: موريتانيا- (محمد الحسن و لد محمد)؛ الملقب "الددو ": 17
المطلب الثاني: العولمة وأحكامها عند المالكية: 18
نماذج من فتاوى المالكيَّة في قضايا العولمة: 19
قضايا الانتخابات وما يعرف عند الغرب بالديمقراطية: 19
مناقشة الأصول الشرعية التي استدل بها الشيخ الغرياني: 20
حكم متابعة صفحات التواصل الاجتماعي: (Facebook، Twitter ...): 21
التسوق الشبكي واستخرج الفيزا كارد: 21
المستند والأصل الشرعي الذي استندت إليه هيئة الرقابة الشرعية: 22
المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي وضوابطه عند المالكية: 23
التلفاز والساتلايت وما ألحق بهما: 23
الدليل والتأصيل الشرعي: 24

الموبايل والكمبيوتر والانترنت وما يتعلق بها من أحكام: 25
المطلب الرابع: فتاوى مختارة لبعض مالكية الغرب الإسلامي في مسائل معاصرة : 27
الخاتمة: 28
التوصيات: 29
قائمة المصادر والمراجع: 30
أولاً: القرآن الكريم 30
ثانياً: المصادر والمراجع المكتوبة : 30
ثالثاً: ندوات ومجلات ومواقع انترنت: 31